موقف مجلس الشورى الوطني الإيراني من السلطة التنفيذية "الوزارة " ١٩٠٩ – ١٩١١

أ.م.د علاء حسين الرهيمي
جامعة الكوفة/كلية التربية للبنات

م.م عدي محمد كاظم السبتي
جامعة القادسية/كلية التربية

المقدمة :

شهدت العلاقة بين مجلس الشورى الوطني الإيراني ومحمد علي شاه توترا كبيرا وصل الى حد العداء بين الطرفين حسمت نتيجته لصالح المجلس بعد إن ثار الشعب الإيراني وأعلن ثورته على محمد علي شاه وتمكنه من القضاء على حكمه ، وأثر هذا النجاح تم إعادة العمل بالحياة النيابية وافتتاح المجلس مجددا .

ارتقى الى المجلس في دورته الثانية (١٩٠٩ – ١٩١١) وكلاء من مشارب سياسية مختلفة ، كان من بين ابرز تلك المشارب هي حزب اجتماعيون اعتدا ليون والحزب الديمقراطي وحزب الاتفاق والترقي وحزب دعاة ليبرالية الجنوب ، وقد دخل الحزبين الرئيسيين اجتماعيون اعتدا ليون والحزب الديمقراطي في صراع محموم طالت تأثيراته مختلف مفاصل الدولة ' غير أن أهم مفصل كان السلطة التنفيذية " الوزارة " لدرجة إن أصبحت عملية تشكيل الوزارة أو سقوطها مرهون بطبيعة العلاقة بين وكلاء هذين الحزبين داخل المجلس ، ومن هذا المنطلق عمد الباحثان الى اختيار موضوع " موقف مجلس الشورى الوطني الإيراني من السلطة التنفيذية "الوزارة " ١٩٠٩ – ١٩١١ " ليكون عنوانا لبحثهما ، فضلا عما قدح في ذهنيهما من أسئلة عن عدد الوزارات المشكلة في هذه المدة أولا ومن هي الشخصيات التي تولت رئاستها ثانيا وما هي الظروف السياسية التي شكلت فيها ثالثا وما هي طبيعة العلاقة بين المجلس والوزارة من جهة رابعة وسواها من الأسئلة .

سلط الباحثان الأضواء على الظروف السياسية التي شكلت فيها الوزارات الإيرانية ، وما طرحته من برامج وموقف المجلس منها ، كما اهتم بمتابعة حالة عدم الانسجام داخل الوزارات وما تركه هذا الواقع من أثار على طبيعة الأوضاع العامة في إيران وعلى المستويين الداخلي والخارجي .

اعتمد الباحثان في مسألة إعداد هذا البحث على العديد من المصادر الأصيلة والمعنية بالموضوع وبصورة مباشرة كان من بين أبرزها محاضر مجلس الشورى الوطني الإيراني ووثائق وزارة الخارجية البريطانية فضلا عن العديد من المصادر والصحف الفارسية.

الباحثان

تمكن الشعب الإيراني من الإطاحة بحكم محمد علي شاه[١] في السادس عشر من تموز سنة ١٩٠٩ ، بعد أن خاض ضد قواته معارك ضارية وحاسمة استمرت زهاء الثلاثة عشر شهراً تقريباً[٢] ، وبعد الإطاحة بحكمه شُكل مجلس أعلى لإدارة أمور البلاد[٣] .

قرر المجلس العالي وتكريماً لما بذله سبهدار أعظم [٤] من جهود كبيرة ومميزة في القضاء على محمد علي شاه بتكليفه في السادس عشر من تموز سنة ١٩٠٩ بتشكيل حكومة "**مؤقتة**" لحين إجراء انتخابات وتشكيل مجلس جديد [٥] ، وتمكن الأخير من تشكيلها في السابع عشر من الشهر ذاته [٦] ، وكان من أهم إجراءاتها مصادرة أملاك الشاه المخلوع[٧]، وتنفيذ أحكام الإعدام بحق مناهضي المشروطة ومعادي المجلس [٨] .

قدم سبهدار أعظم استقالته من منصبه في الرابع والعشرين من أيلول سنة ١٩٠٩ أثر حل المجلس الأعلى لنفسه وإعلانه تشكيل لجنة "**مصغرة**" من داخله تأخذ على عاتقها أدارة الوزارة [٩] غير أن عضد الملك[١٠] نائب السلطنة[١١] رفض هذه الفكرة وأصر على بقاء واستمرار سبهدار أعظم في منصبه نظراً لما يتمتع به من " **شعبية** " و " **تأيد** " كبيرين من لدن الشعب الإيراني ، فبقيت الوزارة وبذات الأسماء [١٢] .

أسهمت كثرة شكاوي الناس من تردي الواقع الأمني في البلاد بـ " **تصدع** " الوزارة ، فقد أعلن فرمانفرما وزير العدل استقالته من منصبه في الثلاثين من تشرين أول سنة ١٩٠٩[١٣] ، فسارع سبهدار أعظم لترميم وزارته وأعلن عن إجراءه تعديلاً وزارياً شمل " **إعفاء**" ناصر الملك من منصبه [١٤] وتعين علاء السلطنة وزيراً للخارجية بدلاً عنه ، كما عين وثوق الدولة وزيراً للعدل بدلاً عن الوزير المستقيل [١٥] .

بدأت وزارة سبهدار أعظم تفقد جزءاً من "**حيويتها**" و "**شعبيتها** " فلا غرو أن أغتنم رئيسها فرصة افتتاح المجلس في الخامس عشر من شهر تشرين ثاني سنة ١٩٠٩ وأعلن عن تقديم استقالته من منصبه في حفل افتتاحه [١٦] بيد أن المجلس وبإجماع وكلاءه الحاضرين والبالغ عددهم واحد وستون وكيلاً وبالاتفاق مع عضد الملك نائب السلطنة ، قرروا أعادة تكليف سبهدار أعظم لتشكيل الوزارة مرة ثانية ، وبدوره قبل سبهدار أعظم المنصب ، كما أبقى جميع وزراء حكومته الأولى المعدلة بمناصبهم [١٧] .

تزعزع تماسك وزارة سبهدار أعظم الثانية وبسرعة كبيرة ، فلم يمر سوى أربعة أيام فقط على تشكيلها قدم كل من صنيع الدولة ووثوق الدولة استقالتيهما من منصبيهما في التاسع عشر من تشرين ثاني سنة ١٩٠٩ بسبب خلافات حادة مع وزراء الخارجية والداخلية والبريد والتلگراف[١٨] ، الأمر الذي أحرج المجلس وعضد الملك وبشدة ، فسارع الطرفان إلى عقد "**جلسه سرية** " لمناقشة تداعيات هذا الموضوع في الخامس والعشرين من الشهر ذاته ، واتفقا على لزوم دعم سبهدار أعظم وتجديد الثقة بحكومته [١٩] .

أبلغ سبهدار أعظم المجلس في الثلاثين من تشرين ثاني سنة ١٩٠٩ عن أجراءه تعديلاً وزارياً [٢٠] ، كما عرض بذات اليوم برنامج حكومته والذي نص على أصلاح الجيش والشرطة والأمن ، استقراض مبلغ خمسمائة ألف ليره بريطانية وبصوره " **فوريـة** " وتثبيت القروض الخارجية الفعلية ، إصلاح الأمور المالية وتعين مفتشين ماليين وتأسيس خزينة مالية مركزية، واستخدام مستشارين أجانب لترتيب جميع إدارات ومؤسسات الدولة وفق الطراز الحديثة[٢١].

ويبدو لنا مما سبق أن البرنامج الوزاري كان " **مقتضباً** " و " **عاماً** " للغاية من جهة ، ووضع قضايا الدفاع والأمن الداخلي في سلم أولوياته الأمر الذي يعكس لنا وبصورة جلية حجم "**المخاطر** " و " **التهديدات** " الخارجية والداخلية التي تمر بها إيران آنئذ من جهة ثانية ، كما أثبت وبصورة " **قطعية** " العجز المالي الذي تمر به البلاد والذي كان " **حجر** " عثرة في وجه كل محاولة للإصلاح من جهة ثالثة .

فلا غرو أن نلاحظ ، أن بعض الوكلاء قد سجلوا ملاحظاتهم على برنامج الوزارة ، فقد أوضح الوكيل وكيل التجار أن البرنامج قد أغفل " **المعارف** " والتي عدها أهم " **المطالب** " التي يجب " **الارتقـاء** " و " **الوصـول** " بها إلى مصاف الدول المتمدنة حسب تعبيره ، وفي سياق متصل نبه الوكيل أرباب كيخسرو إلى إهمال البرنامج الوزاري لقضايا التجارة والزراعة والمنافع العامة ، داعياً الوزارة إلى الالتفات لهذه الأمور الثلاثة كونها من أهم "**الركائز** " التي تقف وراء رقي العالم ، ورداً على استفسارات الوكلاء أوضح مشير الدولة بأن الوزارة ستبذل جهودها للأمور والقضايا المتعلقة بـ " **امن** " و " **استقرار** " البلاد فقط ، وأضاف قائلاً : " **أننا لا نستطيع اليوم ممارسة الإصلاحات التجارية ولا تعبيد الطرق والشوارع ولا سائر الأشياء لعدم امتلاك البلاد للوسائل والإمكانات** " ، وبناءاً على ذلك صادق المجلس على برنامج الوزارة في السابع من كانون أول سنة ١٩٠٩ وبالأغلبية البسيطة، بعد أن أضاف خاتمة إليه نصت على " **ألزام الوزارة ببذل الجهد في أجراء وتطبيق الدستور أولا وهيكلة وزارة العدل وتغيراً أعضاءها وإعادة بناء مؤسساتها من جديد**"[٢٢] .

بدأت بوادر الخلاف تدب بين المجلس من جهة وسبهدار أعظم من جهة أخرى ، وذلك أثر ميل الأخير " **الواضـح** " نحو روسيا ، فبدء وكلاء المجلس وخصوصاً الديمقراطيين منهم بتوجيه انتقاداتهم اللاذعة لرئيس الوزراء ، ومن جانبه هو لم يكن يثق بالديمقراطيين ولا بالمجلس ، فأصبح التعاون بين الطرفين متعذراً [٢٣] ، ومما زاد الأمور سوءاً وتعقيداً هو عدم قناعة المجلس في أداء وزير الخارجية علاء السلطنة إزاء مسألة التواجد الروسي العسكري في الأراضي الإيرانية [٢٤] ، فلا غرو أن نلاحظ المجلس قد أخذ بممارسة وزيادة "**ضغوطاته** " على الوزير لدرجة أن أجبرته على تقديم استقالته من منصبه في التاريخ عشر من آذار سنة ١٩١٠ ، وتعين معاون الدولة بدلاً عنه [٢٥] .

أخذت العلاقة بين المجلس وحكومة سبهدار أعظم الثانية تزداد سوءاً يوماً بعد يوماً بسبب " **أخفاق** " و " **عجز** " الحكومة الإيرانية من أعداد ميزانية الدولة [٢٦] الناجم عن تأخر رد الحكومتين البريطانية والروسية على طلب الحكومة الإيرانية لاستقراض مبلغ خمسمائة ألف ليرة بريطانية[٢٧] ، ولم يأت ردهما إلا بعدما أدركت الدبلوماسية البريطانية في طهران "**استحالة** " بقاء واستمرار حكومة سبهدار أعظم إذا ما تسلمت القرض [٢٨] .

اغتنمت الحكومتان البريطانية والروسية فرصة " **توتر** " العلاقة بين المجلس وحكومة سبهدار أعظم ، فقدمت إليها مشروعاً لاستقراض مبلغ أربعمائة ألف ليرة بريطانية في السادس عشر من شباط سنة ١٩١٠ حاولتا من خلاله " **مسخ** " سيادة واستقلال إيران أولاً و"**توهين**" و"**تضعيف**" قدراتها عسكرياً ثانياً "**وتكبيلها** " بمزيد من الامتيازات الاقتصادية والتجارية ثالثاً [٢٩]، ونظراً لـ "**قساوة**" شروط القرض " **عمدت** " الحكومة الإيرانية على إخفاءه على المجلس من جهة وتريثت في الإجابة عليه فوراً من جهة ثانية ، كما سعت إلى التفاوض مع الحكومتين البريطانية والروسية بشأنه من جهة ثالثة [٣٠] ، غير أنه وعلى الرغم من حرص الحكومة الإيرانية بالمحافظة على " **سرية** " مفاوضاتها بشأن القرض ، بيد أن صحف المعارضة تمكنت من الوقوف على تفاصيله فقامت بنشرها وبدأت بشن حملة "**إعلامية**" منظمة لمنع الحكومة من الموافقة على شروطه [٣١] .

أستفز نشر خبر المفاوضات إعلاميا بعضاً من وكلاء المجلس وخصوصاً حسن تقي زادة وفهيم الملك وأسد الله ميرزا وافتخار الواعظين ووكيل الرعايا وسليمان ميرزا ، فلاغرو أن نلاحظهم قد بدؤوا بشن انتقاداتهم اللاذعة للحكومة داخل المجلس [٣٢] ، ودعم كل من وثوق الدولة وصنيع الدولة وزيري المالية والعلوم والفوائد العامة خارج المجلس لرفضهما الموافقة على عقد القرض من جانب ومباركة جهودهما الرامية إلى التفاوض مع الشركات الألمانية على أمل الحصول على قرض من جانب آخر [٣٣] .

تعرضت وزارة سبهدار أعظم الثانية إلى هزة " **عنيفة** " وتصدع " **كبير** " نجم عن انعدام الانسجام داخل مجلس الوزراء [٣٤] ، حيث ساءت العلاقة بين رئيس الوزراء ووزير داخليته سردار اسعد وتساوقاً مع ذلك أتهم سبهدار أعظم كل من وثوق الدولة وصنيع الدولة أتهمهما بالعمل على تقويض الوزارة والعمل على إسقاطها [٣٥] ، ومن جانبهما أتهم وزيري المالية والعلوم والفوائد العامة معاون الدولة وزير الخارجية بـ " **إفشاء** " أسرار مجلس الوزراء و " **نقل** " تفاصيل أخباره ومداولاته إلى الحكومتين البريطانية والروسية ، فلا غرو أن نلاحظهما قد أعلنا عن عدم رغبتهما في العمل إلى جانبه أولاً ، وقدما استقالتيهما من منصبيهما في الرابع والعشرين من آذار سنة ١٩١٠ ثانياً ، وتناغماً مع موقف الوزيرين هذا ، أنضم مشير الدولة وزير العدل إلى قائمة الوزراء المستقيلين [٣٦] .

لم تكن وزارة سبهدار أعظم الثانية تعاني من أزماتها الداخلية فحسب ، بل بدأت بتلقي الانتقادات من داخل المجلس وخصوصاً من وكلاء الحزب الديمقراطي الذين كانوا يأملون بـ " **إفشال** " سبهدار أعظم و "**إسقاط** " وزارته و " **إزالة** " النفوذ الروسي في إيران (٣٧) ، غير أنه وعلى الرغم من تلك الانتقادات بقي محتفظاً بمنصبه ، وذلك لما كان يتمتع به من " **ثقة** " عالية لدى الحكومتين البريطانية والروسية ، لدرجة أن عبرت أحدى الوثائق البريطانية عن "**خشية** " الحكومتين من تشكيل وزارة من دون وجوده (٣٨) .

فلا غرو أن نلاحظ ، أقدام سبهدار أعظم على تبليغ المجلس في الحادي والعشرين من مايس سنة ١٩١٠ بإجرائه تعديلاً وزارياً من دون الإشارة إلى أسباب ذلك التعديل ، تمثل بـ " **تبديل** " موقعه الوزاري مع سردار اسعد ، وتكليف سردار منصور بإدارة وزارة العدل بدلاً من مشير الدولة وتكليف الأخير بتولي منصب وزارة التجارة ، وتعين شكر الله خان وزيراً للبريد والتلگراف (٣٩) ، ونظراً لما كان يتمتع به كل من الوزيرين وثوق الدولة وصنيع الدولة من ثقة داخل المجلس ، فأن سبهدار أعظم لم " **يجرؤ** " على إبعادهما عن الوزارة بل " **أجبر**" على أشراكهما فيها ، فاحتفظا بمنصبيهما السابقين (٤٠) .

قدم سبهدار أعظم طلباً إلى المجلس في السادس والعشرين من مايس سنة ١٩١٠ طالبهم فيه بمنح حكومته " **صلاحيات مطلقة** " ، ويبدو لنا أن هدفه من وراء ذلك هو تقوية الحكومة في مقابل المجلس الذي كان لم ينفك عن توجيه الانتقادات لها حتى بشأن أبسط الأمور(٤١) ، وبناءاً على طلب الحكومة شكل المجلس لجنة " **مشتركة** " من أثنا عشر عضواً مثل الحكومة فيها وزير الدفاع سردار أسعد (٤٢) .

درست اللجنة طلب الحكومة وأعدت تقريراً " **مقتضباً** " تلاه الوكيل أسد الله ميرزا على المجلس في السابع من حزيران سنة ١٩١٠ ، حمل فيه الحكومة الجزء الأكبر من أسباب " **بؤس** " البلد وأضاف بأن الوزارة تريد أن تحظى بثقة المجلس وأن تزود بصلاحيات مطلقة غير واردة في القانون ، ونظراً لعدم قانونية الطلب " **قاطع** " سيد نصر الله نائب رئيس المجلس كلام الوكيل سليمان ميرزا قائلاً بـ " **أن لا داعي للمزيد من البحث بشيء ليس له سند قانوني** " مما يعني رفض المجلس لطلب الحكومة (٤٣) .

ازدادت العلاقة بين المجلس وحكومة سبهدار أعظم الثانية " **سوءاً** " و " **تعقيداً** " بعد أن أعاد الأخير طرح برنامج وزارته السابق ، وأضافته مادة جديدة نصت على " **تعامل الحكومة السلمي مع الروس وأن كان للمجلس معارضة لهذا التعامل فأنه يؤثر الاستقالة**"(٤٤)، فجاء رد المجلس بتوجيه الدعوة لاستضافة الوزارة لغرض مناقشتها حول برنامجها (٤٥) بيد أنها لم تحضر ، الأمر الذي فتح المجال واسعاً أمام بعض وكلاء المجلس لتوجيههم انتقاداتهم اللاذعة إليها لدرجة وصلت إلى حد وصفها بالوزارة " **الفاسدة** " و "**المتفرجة** " و " **المقصرة**" ، غير أن أهم

طرح جاء على لسان الوكيل حسن تقي زادة الذي دعا إلى " **حجب الثقة** " عن الوزارة وتكليف شخص آخر بتشكيلها[٤٦] .

أقلق طرح حسن تقي زاده سبهدار أعظم كثيراً ، فأعد خطة هدف من وراءها تقويض معارضة المجلس لحكومته بصورة عامة وتوجيهه ضربة قاضية للوكيل حسن تقي زادة بصورة خاصة ، حيث سعى ونجح في " **أقناع** " السيد عبد الله البهبهاني[٤٧] بإصدار فتوى تنص على " **تكفير** " الأخير " و " **إثبات** " فساد مسلكه السياسي ، كما اتفقا على أن يقوم السيد عبد الله البهبهاني بقراءة نصها داخل قاعة اجتماعات المجلس [٤٨] ، غير أن الأخير لم يتمكن من إلقاءها ، حيث اغتيل في العاشر من تموز سنة ١٩١٠ [٤٩] .

أفرزت عملية اغتيال السيد عبد الله البهبهاني نتائج عدة كان من بين أبرزها إصابة سبهدار أعظم بحالة من الهلع والخوف دفعته إلى تقديم استقالته إلى المجلس في صبيحة يوم الحادي عشر من تموز العام ذاته أولاً [٥٠] ، وانتقال الصراع بين الفرقاء السياسيين في إيران آنئذ من أروقة السياسة إلى طور " **الإرهاب** " ثانياً [٥١] ، كما أفرزت عملية الاغتيال عن أبعاد الوكيل حسن تقي زادة عن الساحة السياسية في إيران ثالثاً [٥٢] ، ورجحان كفة وسيطرة المعتدلين على المجلس رابعاً [٥٣] ، غير أن النتيجة الأهم من هذه الجريمة والتي نتفق فيها مع تحليلات الدبلوماسية البريطانية في طهران ، هو أن " **الخاسر** " الوحيد فيها هو إيران و "**الرابح** " الأكبر منها هي الحكومة الروسية خامساً [٥٤] .

أجرى المجلس اقتراعاً داخلياً في الحادي عشر من تموز لاختيار رئيساً جديداً للوزراء من بين ثلاث مرشحين هم كل من سبهدار أعظم وسردار أسعد ومستوفي الممالك[٥٥]، فوقع اختيار وكلاء المجلس على الأخير ، مشترطين عليه تشكيل الوزارة في مدة لا تتجاوز الست وثلاثون ساعة فقط من تاريخ تكليفه [٥٦] ، بيد أنه لم يتمكن من تشكيلها إلا بعد مرور ثلاثة عشر يوماً ، فلا غروا أن نلاحظ انه قد تعرض إلى مجموعة من الضغوطات كان قد مارسها بعض وكلاء المجلس عليه ، ركزوا فيها على ضرورة التزامه بالوقت المحدد من قبل المجلس لتشكيل الحكومة ، ويبدو لنا أن هذه الضغوط كانت طبيعية جداً ، وذلك من أجل أن يحافظ المجلس على قوة قراره من جهة ، كما عبرت لنا وبذات الوقت عن " **خوف** " المجلس، و" **قلقه** " من احتمالية فشل مستوفي الممالك من تشكيل الحكومة من جهة ثانية و" **خشيته** " من احتمالية عودة سبهدار أعظم لتولي منصب رئاسة الوزراء خاصة وانه لازال يحظى بثقة الحكومتين البريطانية والروسية من جهة ثالثة [٥٧] .

شكل مستوفي الممالك وزارته في الثالث والعشرين من تموز سنة ١٩١٠ [٥٨] ، وعرضها على المجلس في الخامس والعشرين من الشهر ذاته ، ومن جانبه أعرب كل من الوكيلين إسماعيل نوبري ومعزز الملك عن شكرهما لرئيس الوزراء لتقبله المسؤولية في مثل هكذا ظروف

داعين إياه إلى العمل وبجد من أجل رفاه وسعادة الدولة والشعب ، وفي سياق متصل طالبة الوكيل حسين الاردبيلي بضرورة الإسراع في إعداد برنامجه الوزاري منبهاً إياه بلزوم " **تجنب** " الأخطاء التي وقعت فيها الوزارة السابقة والتي تسببت بإحداث أزمة كبيرة في البلاد حسب تعبيره(٥٩) .

عرض مستوفي الممالك برنامج وزارته على المجلس في الثلاثين من تموز سنة ١٩١٠، وتضمن الاستخدام الفوري للمستشارين الأجانب ، إصلاح قوى الشرطة ، تشكيل القوات العسكرية، إصلاح الأمور المالية والعدلية والتربية والتعليم (٦٠) ، فأخضع المجلس برنامج الوزارة وبصورة مباشرة للبحث والنقاش وكانت أهم مداخلة في ذلك اليوم كان قد أثارها الوكيل فهيم الملك بخصوص احتلال الروس لبعض المناطق الإيرانية ، فأجابه وزير الخارجية حسين قلي خان نواب بأن هذا الأمر هو من أولى مهام الوزارة (٦١) .

خضع برنامج الوزارة في يومي العشرون والثالث والعشرون من شهر آب سنة ١٩١٠ لمزيد من البحث والنقاش ، وقد أنتقد الوكيل حاج آقا البرنامج ووصفه بأنه " **أشبه بالعناوين** " في حين أعترض الوكيل محمد علي بهجت على مواد البرنامج والتي وسمها بـ "**الباهتة والتي تنسجم مع أي شيء** " غير أن لدفاع وزراء البرق والتلگراف والداخلية والخارجية عن برنامج حكومتهم ، ومعاضدة الوكيل حسين الاردبيلي لتلك الدفاعات الأثر الكبير في أقرار البرنامج وبأغلبية خمسة وأربعون صوتاً من أصل ست وستون في حين امتنع خمسة عشر وكيلاً عن التصويت وعارضه ست وكلاء فقط (٦٢) .

كان أول أجراء لهذه الحكومة هو السعي لخلع سلاح المجاهدين لإيقاف مسلسل الاغتيالات المتواصل ، وقد قدمت الحكومة لائحة إلى المجلس بتاريخ الثاني من آب سنة ١٩١٠ ، طلبت بموجبها صلاحيات تامة لمدة ثلاثة أشهر كانت مواد اللائحة هي : مصادرة سلاح الأفراد الغير العسكريين ، اعتقال من يقاوم تطبيق المادة الأولى ، وحضر المعارضة سواء في الصحافة أو في الاجتماعات (٦٣) .

سعى اجتماعيون اعتداليون لمنع أعطاء صلاحيات تامة للحكومة ، بيد أن الباحثان أستشف من خلال متابعته لمباحثات المجلس بشأن اللائحة عدم جديتهم بهذا الخصوص (٦٤) ، كون منح الحكومة الصلاحيات التامة سيلحق الضرر وبكل تأكيد بخصومهم الديمقراطيين(٦٥).

أغتنم اجتماعيون اعتداليون حالة عدم الانسجام الفكري القائم بين الوزراء ، فبدئوا بممارسة " **ضغوطاتهم** " وإثارة "**إشكالاتهم** " على الوزارة ، وكان من أبرز تلك الإشكالات التي وجهت هي مسألة وجود القوات الروسية في إيران (٦٦) ، وبناءاً على عدم قناعتهم بإجابة وزير الخارجية حول هذا الموضوع والتي بين فيها لهم " **أن الروس أصدقاء إيران وأنهم سيرحلون** " وأضاف بـ " **انه لا يستطيع كشف مباحثاته مع الروس لسريتها** " ، لذا قرر المجلس "

استجواب" الوزير في الخامس والعشرين من تشرين أول سنة ١٩١٠ غير أنه رفض الانصياع لطلب الاستجواب [٦٧] .

وتناغماً مع ضعف الأداء الحكومي على مستوى العلاقات الخارجية ، لم يكن أداءها على المستوى الداخلي أفضل حالاً فقد شهدت البلاد انفلاتاً أمنياً خطيراً لغاية [٦٨] ، الأمر الذي يفسر لنا الهجوم اللاذع الذي تعرض له وزير الداخلية فرمانفرما من قبل بعض وكلاء المجلس والتي كان أقلها اتهام الوكيل أديب التجار للوزير بـ " **اللامبالاة** " [٦٩] وفي سياق متصل شن الوكيلين علي رضا القمي وحسين الاسترابادي هجوما عنيفاً على وزير الداخلية دعيا خلاله إلى إقالة الوزير من منصبه [٧٠] ، فاستجاب فرمانفرما لدعوات المجلس وأعلن عن استقالته من منصبه في السادس من تشرين أول سنة ١٩١٠ [٧١] .

أجبر رئيس الوزراء مستوفي الممالك على إجراء تعديل وزاري في الثلاثين من تشرين أول العام ذاته ، طال أربع وزارات هي الداخلية والدفاع والعدل والمالية [٧٢] ، ويرى الباحثان أن أهم قضية في هذا التعديل هو عودة عين الدولة المستبد وآمر القوات التي وجهها محمد علي شاه لقمع تبريز وزيراً للداخلية ، فعودته إلى الميدان السياسي وفي منصب وزاري مهم تعكس لنا مدى حاجة البلاد إلى أفراد أقوياء ومتنفذين من أمثاله أولاً ، وتفسر لنا ظفر شريحة الأمراء بالسلطة ثانياً ، غير أن النتيجة الأهم هي " **أفول** " الوهج الثوري في المجلس.

توقعت الدبلوماسية البريطانية في طهران سقوط وزارة مستوفي الممالك وبسرعة ، وكتبت أن سردار اسعد منهمك بالتآمر [٧٣] لإعادة سبهدار أعظم إلى منصبه [٧٤] ، وقد أثمرت جهوده ومن خلال التعاون مع المعتدلين في المجلس بدفع حسين قلي خان نواب إلى تقديم استقالته في السابع والعشرين من كانون أول سنة ١٩١٠ [٧٥] .

وانسجاماً مع مشروع إقالة الوزارة بدأت الصيحات تتعالى بهذا الشأن داخل المجلس ، فعلى سبيل المثال الحصر أشار الوكيلين حسن علي خان ومعاضد السلطنة إلى " **ضعف** " الوزارة و " **تفككها** " وأضاف بأن على الحكومة طلب الثقة وفي سياق متصل ركز الوكيل سردار اسعد على مسألة " **انعدام** " العدل في إيران من جهة و " **أخفاق** " الوزارة في تنفيذ برنامجها ثانياً[٧٦] ، واستكمالاً لخطط المشروع اغتيل صنيع الدولة وزير المالية في الرابع من شباط سنة ١٩١١ وبتوجيه ودعم مباشر من قبل سبهدار أعظم ، فدقت عملية اغتياله آخر مسمار في نعش حكومة مستوفي الممالك التي تهاوت في الرابع من آذار سنة ١٩١١ [٧٧] .

كلف ناصر الملك[٧٨] نائب السلطنة في الرابع من آذار العام ذاته وفي أول خطاب له أمام وكلاء المجلس سبهدار أعظم بتشكيل الوزارة [٧٩] ، ونجح الأخير من تشكيلها في الحادي عشر من الشهر ذاته [٨٠] ، وعلى الرغم من أن حكومة سبهدار أعظم الثالثة كانت أكثر "**قوة**" و

" **اتحادا** " من سابقاتها ، بيد أن السفارة البريطانية في طهران لم تكن " **متفائلة** " بإمكانية صمودها طويلاً [٨١] .

سعى سبهدار أعظم إلى تقوية السلطة التنفيذية على حساب السلطة التشريعية ، ونستشف ذلك من خلال كلامه الذي ألقاه في المجلس قبيل إعلان برنامجه الوزاري ، حيث أكد أن كل الوزراء ومنذ إعلان الحياة النيابية في إيران ولحد الآن لا يتمتعون بأي سلطة ، وأن السلطة التشريعية تتدخل في كافة أمور السلطة التنفيذية ، وأختتم كلامه مطالباً المجلس بـ " **منح** " الحكومة الصلاحيات التامة لتتمكن من معالجة البعض من مشاكل البلاد وتنفيذ برنامجها الوزاري [٨٢] ، بمواده الأربعة والتي نصت على مواجهة كافة أشكال الإرهاب وتصفية معارضي المشروطة أولاً ، والقضاء على الأفراد المخلين بأمن المدن ثانياً ، وإعادة النظام بين صفوف الجيش وتنظيم شؤون الدولة ثالثاً ، وتطبيق القوانين المتعلقة بالصحافة رابعاً ، ولابد من الإشارة إلى أن سبهدار أعظم كان قد أشترط على المجلس قبول منصب رئاسة الوزراء بقبول هذه المواد[٨٣] .

سعى الوكيلين سليمان ميرزا ووحيد الملك منع منح الصلاحيات التامة للحكومة ، فقد أوضح الأول إلى أن منحها سيؤدي إلى تعطيل المجلس [٨٤] ، في حين أكد الثاني أنها تتقاطع مع المادة الثانية عشر والسابعة والعشرون والثالثة والثلاثون من الدستور [٨٥] ، ونفى وبصورة قاطعة عدم وجود أي دولة دستورية في العالم تمنح حكومتها مثل هكذا صلاحيات ، فأثارت تصريحاته غضب سبهدار أعظم ورد عليه بلغة لم تخل من تهكم وتهديد ، ولأهمية الرد وجد الباحثان أن يقتبس نصه الذي جاء فيه :

" الصلاحيات التي نريدها من المجلس يا وكيل الأمة نريدها من الأمة ، من أجل راحة وأمن الأمة وأبناء الأمة ، أن كنتم تثقون بنا ، بديننا ، بعقائدنا ، أن ترونها صحيحة وإلا شكراً لكم أدامكم الله " [٨٦] .

وضمن أطار سعي الحكومة لانتزاع الصلاحيات التامة من المجلس ، صرح محتشم السلطنة وزير الخارجية قائلاً " **أن كان ولابد فمن الواجب على المجلس منح الصلاحيات التامة للحكومة** " ، وفي سياق متصل دافع مستشار الدولة وزير الداخلية عن سبهدار أعظم وأضاف بأن وكلاء المجلس " **يخشون** " عودة الاستبداد من جراء تلك الصلاحيات ، ولكن أن لم تعط هذه الصلاحيات فالمشروطة في " **خطر** " [٨٧] ، وبالتالي " **رضخ** " المجلس لإرادة الحكومة وصوت لصالح البرنامج الوزاري في السادس عشر من آذار سنة ١٩١١ وبأغلبية سبعة وأربعين صوتاً من أصل ثلاث وسبعون في حين رُفض البرنامج من قبل سبعة عشر وكيلاً وأمتنع تسعة وكلاء عن التصويت [٨٨] .

لم تتمكن وزارة سبهدار أعظم من تحقيق الإصلاحات واستتاب الأمن ، فخضعت الوزارة للاستجواب في الثاني والعشرين من نيسان سنة ١٩١١ ، وقد تمكن الوكيل وحيد الملك من " **إحراج** " رئيس الوزراء كثيراً [٨٩] ، فأسهمت عملية الاستجواب بـ " **تفكيك** " عرى اتحاد الوزارة ، خصوصاً بعد اتهام ناصر الملك نائب السلطنة لوزيري الداخلية والمالية بـ "**التآمر**" على رئيس الوزراء [٩٠] ، ويبدو لنا أن هذه التهمة قد قطعت خيوط فكرة لملمة شمل الوزارة مجدداً ، فلا غرو أن نلاحظ الوزيرين أنفي الذكر قد تنصلا عن مسؤوليتهما أثناء عملية الاستجواب التي خضعا لها في المجلس بتاريخ الخامس والعشرون والسابع والعشرون من نيسان سنة ١٩١١ [٩١].

تنصل سبهدار أعظم عن مسؤولياته وغادر طهران فجأة في العاشر من حزيران العام ذاته متوجهاً إلى رشت [٩٢] ، بيد أن جمعية گيلان [٩٣] منعته من السفر قبل أن يقدم استقالته و" **اعتذاره** " للمجلس حسب نص برقيتها المرسلة إلى المجلس في الثلاثين من حزيران ١٩١١[٩٤] ، ونظراً لهشاشة موقف الوزارة بصورة عامة وسبهدار أعظم على وجه الخصوص ، شن الوكيلين سليمان ميرزا ومعزز الملك هجوماً عنيفاً على رئيس الوزراء حملا فيه الأخير مسؤولية الأزمة السياسية في البلاد ، ودعيا في ختام حديثهما المجلس إلى وجوب أقالته من منصبه [٩٥] .

كادت ضغوط الوكيلين سليمان ميرزا ومعزز الملك تؤتي أكلها فقد هم سبهدار أعظم إلى تقديم استقالته ، بيد أن ناصر الملك نائب السلطنة رفض ذلك ودعا البعض من وكلاء المجلس للتشاور بهذا الخصوص ، ولكن لم يبد أحداً رأيه حتى رئيس المجلس ما عدا الوكيل علي الشيرازي الذي أكد على لزوم عودة سبهدار أعظم إلى منصبه ، فأثنى ناصر الملك على هذا المقترح وأضاف قائلاً بأنه " **لابد من عزل الوزراء الذين يعارضونه** " [٩٦] .

عاد سبهدار أعظم إلى طهران في الرابع عشر من حزيران سنة ١٩١١ ، بعد أن دعاه المجلس بالعودة إلى مزاولة أعماله ، إلا أن الأخير قرن عودته إلى منصبه بدعم كافة الأحزاب إليه أولاً ، والموافقة على منح حكومته صلاحيات " **حكومة عسكرية** " [٩٧] ، ثانياً وتشكيل محكمة عسكرية " **مؤقتة** " للنظر في الدعاوي المضرة بالأمن العام ثالثاً ، وأن يكون جميع رؤوساء تلك المحاكم من العسكريين رابعاً ، والحكم بـ " **قتل** " جميع الأشخاص الذين يعملون ضد الدولة والدستور ويسيؤن إلى الأمن والاستقرار العام ، وعلى الرغم من أن هذه الشروط كانت تهدف إلى " **إنهاء** " المجلس كمؤسسة تشريعية ، غير أن الأخير وافق عليها وبالأغلبية المطلقة ولم يعترض عليها سوى الوكيلين سليمان ميرزا ومعزز الملك [٩٨] ، ويرى الباحثان أن المجلس أرتكب خطأ جسيماً في الموافقة على شروط سبهدار أعظم أولاً ، كما مثلت " **انتكاسه** " خطيرة للحياة البرلمانية في البلاد ثانياً ، ومهدت لعودة " **الاستبدادية** " و "**الدكتاتورية** " ثالثاً .

نجح سبهدار أعظم من تشكيل وزارته في التاسع عشر من تموز سنة ١٩١١[٩٩]، ومن أبرز الملاحظات التي يمكن أن تسجل على تشكيله وزارته الجديدة هي تخليه عن منصب وزارة

الدفاع لصالح صمصام السلطنة بختياري [١٠٠] وأعادته الثقة لثلاث من وزراء وزارته السابقين فقط [١٠١] وتضمينها بحكيم الملك احد أكثر عناصر الحزب الديمقراطي راديكالية[١٠٢]، ويرى الباحثان أن هدف سبهدار أعظم من توزير حكيم الملك هو لـ " **تطمين** " و " **أرضاء** " و " **كسب** " ود الحزب الديمقراطي من جهة و " **توحيد** " الجبهة الداخلية لمواجهة تحدي عودة محمد علي شاه من جهة ثانية ، " **وإشراكه** " في إدارة الحكومة و"**تحميله** " جزء من المسؤولية من جهة ثالثة.

اتخذ المجلس خطوتين عبرت عن سوء ظنه تجاه سبهدار أعظم ، كانت الأولى توجيه الدعوة إلى سردار اسعد للعودة إلى إيران [١٠٣] لمساعدة شقيقه في إدارة وزارة الدفاع [١٠٤] ، وقد لبى الدعوة وأعلن عن استعداده في العودة إلى إيران فوراً ، وكانت الخطوة الثانية للمجلس هو تشكيل لجنة من أثنا عشر وكيلاً لمراقبة عمليات الحكومة التي ينبغي من وراءها السيطرة على الأوضاع [١٠٥] .

أيقن ناصر الملك نائب السلطنة أن المجلس لم يعد يستسيغ بقاء سبهدار أعظم في منصبه ، لذا طلب من الأخير تقديم استقالته في الرابع والعشرون من تموز سنة ١٩١١ ، ومن جانبه وجه المجلس رسالة إلى ناصر الملك طالبه فيها بضرورة الإسراع في تكليف شخصية جديدة لتسنم منصب رئاسة الوزراء ، وقد " **حرص** " نائب السلطنة على اختيار أحدى الشخصيات القوية من عشيرة البختياريين ، فلا غرو أن وقع اختياره على صمصام السلطنة بختياري [١٠٦] .

شكل صمصام السلطنة بختياري وزارته في السادس والعشرين من تموز سنة ١٩١١[١٠٧]، ومن الملفت للنظر أن رئيس الوزراء لم يقدم برنامجاً للحكومة ، بل قدم في التاسع من آب العام ذاته لائحة إلى المجلس تضمنت سبعة مواد طالب فيها بلزوم منح حكومته صلاحيات تامة لتمكنها من الوقوف بوجه الأفراد والجماعات التي تعمل بالضد من أمن الدولة أولاً، والحيلولة دون تشتت السلطة وحصر الصلاحيات بالمركز فقط ثانياً ، ومنع الأفراد والجماعات من انتقاد الحكومة أو مناهضتها ثالثاً ، ونشر قوات منظمة في جميع مناطق البلاد لإشاعة الأمن والنظام رابعاً ، وإيقاف بعض الدوائر والمؤسسات المشكلة دون ضرورة خامساً، وإصلاح أمور الدولة ، ولابد من منح الدولة الصلاحيات بنية تنفيذ العدالة سادساً ، وأن للحكومة الحق في تنفيذ أي عقوبة يقترحها مجلس الوزراء مالم يعد المجلس قانوناً للعقوبات سابعاً، ولابد من الإشارة إلى أن الحكومة " **ذيلت** " لائحتها بالقول " **أن الحكومة وضمن أطار سياستها الخارجية تسعى لكسب ثقة سائر الدول وتحسين علاقاتها مع الجميع وأن يواكبها في ذلك الرأي العام** " [١٠٨] .

ويبدو لنا مما سبق ، أن صمصام السلطنة بختياري كان يسعى لكسب الصلاحيات كسبهدار أعظم ، فكان من الطبيعي أن تجابه لائحته بـ " **معارضة** " الديمقراطيين ، فعلى سبيل المثال لا الحصر وجه الوكيل رضا دهخوارقاني نقداً شديداً إلى اللائحة حيث أوضح أن المراد منها عدم " **دفاع** " إيران عن نفسها إزاء ممارسات الدولتين الروسية والبريطانية ، وأضاف قائلاً أن المراد من المادة الأولى الديمقراطيين والثانية الاعتداليون والثالثة جمعيتي ولايتي تبريز وخراسان ، والرابعة والخامسة مؤسسات الديمقراطيين وسائر الصحف المستقلة والسادسة والسابعة أرباب التعبير وأصحاب الأقلام الحرة وموالي الاستقلال والمجاهدين ، ولابد من الإشارة إلى أن الباحثان يتفق تماماً مع ما ذهب إليه الوكيل رضا دهخوار قاني ، إلا أنه وعلى الرغم من كل ذلك صوت المجلس بالأغلبية لصالح اللائحة في الثالث من أيلول سنة ١٩١١ ، بعد أن مارس ناصر الملك ضغوطاته المعهودة على المجلس وبصورة " **مباشرة** " والتي تجلت صورتها بحضوره " **شخصياً** " إلى جلسة تصويت المجلس على اللائحة أولاً ، و " **تحذير** " الوكيل لواء الدولة لزملائه من احتمالية عودة سبهدار أعظم لسدة الحكم إذا ما صوت المجلس لصالح اللائحة حسب تعبيره ثانياً [١٠٩] .

أسهمت إجراءات حكومة صمصام السلطنة بختياري لمقارعة محمد علي ميرزا وإجباره على العودة إلى روسيا في تعزيز موقع صمصام السلطنة بختياري وزيادة قوته ، لدرجة أن بدأت الصحافة الإيرانية بـ " **الثناء** " على بطولته في " **قمع** " و " **قلع** " الاستبداد والرجعية وكسر شوكة الشاه المخلوع والذي وصفته بـ " **المفسد** " و " **الخائن** " وحرصه الشديد على استقلال المملكة وإشاعة روح الحرية والحفاظ على الدستور [١١٠] .

أغتنم صمصام السلطنة بختياري فرصة ارتفاع تأييد الرأي العام لشخصه فعمد إلى تصفية وأبعاد بعض العناصر من وزارته ، وكان أول إجراءاته بهذا الخصوص هو إقالة دبير الملك وزير البرق والتلگراف من منصبه بعد أن وجه إليه " **تهمة** " التعاون مع الشاه المخلوع[١١١] ، ثم بدأ بممارسة ضغوطه على وزيري الداخلية والمالية قوام السلطنة وحكيم الملك، حتى أجبرا على تقديم استقالتيهما من منصبيهما في السابع والعشرين من تشرين أول سنة ١٩١١ [١١٢] لعدم انسجامهما مع سياسة رئيس الوزراء الخارجية [١١٣] ، ويرى الباحثان أن هدف صمصام السلطنة بختياري من سياسته تلك هو " **أبعاد** " الديمقراطيين عن الوزارة أولاً ، و " **تعزيز** " و " **زيادة** " قوة ونفوذ عشيرة البختياريين ثانياً ، وهذا ما أكدته الدبلوماسية البريطانية في طهران أيضاً [١١٤] .

وتناغماً مع تلك التطلعات المدروسة والأهداف المرسومة طالب الوكيل معين الرعايا رئيس الوزراء بوجوب أعادة " **ترتيب** " بيت وزارته و " **تسريع** " أعمالها [١١٥] ، وتأييداً وتعزيزاً لهذه الدعوة ، وجه ناصر الملك نائب السلطنة رسالة إلى المجلس في الثاني عشر من تشرين

ثاني سنة ١٩١١ ، خير فيها المجلس ما بين التعاون مع رئيس الحكومة لتجاوز الأزمات وتخطي المشكلات التي من شأنها زيادة الوضع العام إرباكا وتعقيداً ومساندته ومساعدته في أداء مهامه الوزارية الملقاة على عاتقه أو تشكيل حكومة جديدة [١١٦] .

وانسجاما مع تطلعات ناصر الملك نائب السلطنة الرامية لتشكيل حكومة جديدة ، تظاهر صمصام السلطنة بختياري في الرابع عشر من تشرين ثاني ١٩١١ بـ " **الاستقالة** " ، غير أن ناصر الملك نائب السلطنة أعادة تكليفه من جديد في السادس عشر من الشهر ذاته ، ونظراً لحالة " **التأزم** " و " **التنافر** " السياسي داخل المجلس من جهة ، ورغبة صمصام السلطنة بختياري في تشكيل حكومة مقتدرة يسيطر عليها البختياريون من جهة ثانية ، وإقصاء الديمقراطيين عنها من جهة ثالثة ، تأخر رئيس الوزراء المكلف بتقديم أسماء وزارته إلى المجلس قرابة الأسبوعين ، الأمر الذي دفع بناصر الملك نائب السلطنة إلى " **التهديد** " بتقديم استقالته من منصبه إذا ما وافق المجلس على التشكيلة الوزارية المزمع تقديمها من قبل صمصام السلطنة بختياري [١١٧] .

أثمرت ضغوط ناصر الملك نائب السلطنة في تسهيل مهمة صمصام السلطنة بختياري لتشكيل وزارته في التاسع والعشرين من شهر تشرين ثاني سنة ١٩١١ [١١٨] ، ويبدو لنا ومن خلال الاطلاع على التشكيلة الوزارية الجديدة سيطرة البختيارين على وزارتي الداخلية والدفاع أولاً، وخلوها من الديمقراطيين ثانياً ، فلا غرو أن قدم الوكيل سليمان ميرزا انتقاداً "**مبطناً** " للحكومة ، فبعد أن أثنى على البختيارين لما قدموه من جهود مميزة لإنقاذ إيران ، أعرب عن عدم ثقته بسائر أعضاء الوزارة [١١٩] وأضاف مطالباً وفي محاولة منه لعدم منح الثقة للوزارة بأن يكون التصويت على أعضاءها " **علنياً** " وفقاً لأحكام المادة السابعة والستون من ملحق الدستور [١٢٠].

رد الوكيل افتخار الواعظين على طلب الوكيل سليمان ميرزا بالقول أن جميع وكلاء حزب اجتماعيون اعتداليون سيصوتون لصالح الوزارة ، وعلى الرغم من ذلك أتهم صمصام السلطنة بختياري الديمقراطيين بأنهم أساس " **خراب** " البلاد حسب تعبيره ، وأضاف وبلغة لم تخل من تهديد قبل مغادرته المجلس غاضباً بـ " **أن البختيارين سيكونون جميعاً من الديمقراطيون**"[١٢١] .

ترافق مع تشكيل حكومة صمصام السلطنة بختياري ارتفاع لهجة التهديد العسكري الروسي تجاه إيران [١٢٢] ، الأمر الذي دفع بكل من ناصر الملك نائب السلطنة ورئيس الوزراء لإعادة النظر في تشكيلته الوزارية ، فلا غرو أن نلاحظ الأخير قد أجرى تعديلاً وزارياً في الثاني عشر من كانون أول ١٩١١ ، كان من أبرز ملاحمه استبعاد محتشم السلطنة من منصبه وتعين ذكاء الملك بدلاً عنه أولاً ، وعودة وزراء الحزب الديمقراطي السابقين قوام السلطنة وحكيم الملك

لمناصبهم السابقة ثانياً وذلك لغرض أشراكهم وتحميلهم جزءاً من المسؤولية الملقاة على الحكومة لمواجهة التحديات وعلى المستويين الداخلي والخارجي[١٢٣] .

الخاتمة:

تبين لنا مما سبق ، أن الصراع الحزبي داخل مجلس الشورى الوطني الإيراني بين الحزبين اجتماعيون اعتدا ليون والديمقراطي اثر وبصورة سلبية وكبيرة ومباشرة على عمل السلطة التنفيذية ، إذ شهد هذا المفصل حالة من الإرباك الإداري كانت من ابرز ملامحه هو تشكيل سبعة وزارات خلال المدة ما بين عامي ١٩٠٩ – ١٩١١ وبذا يكون معدل عمر الوزارة ثلاثة أشهر وتسعة عشر يوما ، ولا بد من الإشارة إلى إن ضغوطات المجلس على رؤساء الوزارات الإيرانية خلال تلك المدة أسهمت في إجبارهم على إجراء تعديلات وزارية ولست مرات في حين أسهمت ضغوطاتهم في أحيان أخرى على إجبار بعض الوزراء على تقديم استقالاتهم من مناصبهم ، ولابد من الإشارة إلى أن الصراع الحزبي داخل المجلس انتقل من معترك السياسة إلى الإرهاب السياسي .

واتضح لنا أن ثلاث شخصيات تولت رئاسة الوزراء في إيران خلال تلك المدة هي سبهدار أعظم ولأربع مرات وذلك بسبب ما حظي به من ثقة لدى عضد الملك نائب السلطنة من جهة وتأييد وكلاء حزب اجتماعيون اعتدا ليون لتوجهاته من جهة ثانية ولقناعة الروس بلزوم وجوده على رأس السلطة التنفيذية من جهة ثالثة ، كما تسنم مستوفي الممالك مقاليد الحكومة ولمرة واحدة بعد أن مالت الكفة داخل المجلس لصالح الحزب الديمقراطي اثر اغتيال السيد عبد الله البهبهاني ، وكان ثالث الثلاثة هو صمصام السلطنة والذي تمكن من تشكيل الوزارة ولمرتين بعد إن اقتنع ناصر الملك نائب السلطنة بحاجة البلاد إلى رئيس للوزراء يكون عسكريا وقويا ليتمكن من مواجهة التحديات الخطيرة التي تمر بها إيران وعلى المستوين الداخلي والخارجي .

كانت من ابرز الأمور والنقاط التي وظفها وكلاء حزبي اجتماعيون اعتدا ليون والديمقراطي داخل المجلس من اجل إسقاط الوزارات هي الفشل في معالجة تردي الأوضاع الأمنية والمالية وضعف أداء الحكومات على مستوى العلاقات الخارجية وبالتحديد مع روسيا، كما اتضح لنا أن طبيعة العلاقة بين المجلس والوزارة كانت تشوبها وفي كثير من الأحيان حالة من عدم الانسجام والتناغم ، بيد إن من أهم النتائج التي اتضحت لنا هي موافقة المجلس على منح حكومة سبهدار أعظم الرابعة ووزارة صمصام السلطنة الأولى الصلاحيات التامة ، فشكلت بذلك انتكاسة للحياة النيابية في إيران أولا ومهدت السبيل لانهاءها ثانيا .

الهوامش :

١. محمد علي شاه (١٨٣٢–١٩٢٥) : ملك قاجاري ولد في تبريز ، تسنم عرش إيران اثر وفاة والده مظفر الدين شاه سنة ١٩٠٧ ، كان ميالاً للطغيان والاستبداد ، خلع من الحكم سنة ١٩٠٩ ، حاول

العودة إلى العرش سنة ١٩١١ وبمساعدة الروس لكنه فشل . انظر : علي اكبر دهخدا ، لغت نامه، (طهران : انتشارات دانشكاه طهران ، ١٢٣٤) ، ص٥٩٨.

٢. ك.س.و.خ.ر : كزارش مستشار أرشد تا سابلين ، وقايع اتفاقية در طهران ، ٢٤ تموز ١٩٠٩ .

٣. مؤرخ الدولة سبهر ، ايران در جنك بزرك ١٩١٤-١٩١٨ ، (طهران : چابخانة سنة كاوة ، ١٣٣٦)، ص٣٠-٣٦ .

٤. سبهدار أعظم (١٨٤٨-١٩٢٦) : عسكري وسياسي إيراني ، كان من اشد أنصار الاستبداد ، ثم تحول إلى جناح المشروطة حتى أصبح واحداً من أهم القادة العسكريين الفاتحين لطهران سنة ١٩٠٩ ، تسنم منصب رئاسة الوزراء ثلاث مرات ، انتحر على اثر سيطرة رضا شاه على الحكم في إيران ، للتفاصيل انظر : إبراهيم صفائي ، رهبران مشروطة ، چاب دوم ، (طهران : انتشارات جاويدان ، ١٣٦٣) ، ج٢ ، ص٢٨٧-٣١٣ .

٥. أ.و.خ.ب : تلگراف عاليجناب باركلي به عاليجناب ادوارد گري ، از قلمك ، ١٨ تموز ١٩٠٩ ، شمارة سنة ٣٩٤ .

٦. تألفت الوزارة من : سبهدار أعظم رئيساً للوزراء ووزيراً للدفاع ، سردار أسعد وزيراً للداخلية ، ناصر الملك وزيراً للخارجية ، فرمانفرما وزيراً للعدل ، صنيع الدولة وزيراً للعلوم والأوقاف ومستوفي المماليك وزيراً للمالية وسردار منصور وزيراً للبرق والتلگراف . أنظر : المصدر نفسه، تلگراف عاليجناب باركلي به عاليجناب ادوارد گري ، از قلهك ، ١٣ آب ١٩٠٩، شمارة سنة ٤٥٦؛ أمير عبد الصمد خلعتبري ، سبهسالار تنكابني ، كوشش محمود تفضلي ، (طهران: مؤسسة انتشارات نوين ، ١٣٦٢) ، ص١١٧ .

٧. أمال السبكي ، تاريخ ايران السياسي بين ثورتين ١٩٠٦-١٩٧٩ ، (الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والادب ، ١٩٨٧) ، ص٣٣ .

٨. كان من أبرز من نفذ فيه حكم الإعدام : فضل الله النوري ، موقر السلطنة ، مفاخر الملك ، مير هاشم، واعتلاء الملك . أنظر : باقر عاقلي ، نخست وزيران إيران از مشير الدولة تا بختيار ، چاب دوم ، (طهران : چابخانة علمي ، ١٣٧٤) ، ص١٠٢ .

٩. تكونت هذه اللجنة من ٢٥ عضو من الثوار الوطنين الأحرار . أنظر :
Great Britain, Parliamentary Papers , CD , 5120 , 1910 , No , 133 , P.62 ,No. 139 , P.64 .

١٠. عضد الملك (١٨٢٠-١٩١٠) : عميد الأسرة القاجارية ، عرف باقتداره الإداري وسعة أملاكه وخلقه الرفيع ، حظي بثقة مهدي عليا والدة ناصر الدين شاه ، عينه الأخير سنة ١٨٦٥ مسؤولاً عن اعمار مرقد الكاظمين (عليهما السلام) وتذهيب قبتيهما الشريفتين ، أصبح وصياً على عرش احمد شاه قاجار سنة ١٩٠٩ . للتفاصيل انظر : مهدي بامداد ، شرح حال رجال ايران در قرن ١٢ ، ١٣ ، ١٤ هجري ، جاب ششم ، (طهران : جابخانة زوار ، ١٣٥٧) ، ج٢ ، ص٤٣٥-٤٤٢ .

١١. نائب السلطنة : يعني نائب الملك والوصي على العرش ، وهو منصب استحدث في عام ١٩٠٩ ، نظراً لصغر سن احمد شاه قاجار والبالغ ١٣ عاماً ، حيث وضع تحت وصاية عضد الملك كبير الأسرة القاجارية . انظر : عبد الله رازي ، تاريخ مفصل ايران ، (طهران : جابخانة اقبال ، ١٣٣٥) ، ج١ ، ص٥١٤ .

١٢. مهدي أنصاري ، شيخ فضل الله نوري ومشروطيت ، (طهران : چابخانة أمير كبير ، ١٣٦٩) ، ص٢٥١ .

١٣. أ.و.خ.ب : تلگراف عاليجناب باركلي به عاليجناب ادوارد گري ، از طهران ، ٣٠ تشرين أول ١٩٠٩ ، شمارة سند ٥٠٩ .

١٤.جاء هذا القرار كون ناصر الملك لازال في أوربا ولم يرجع إلى إيران لحد ذلك الحين . أنظر : رامين يلفاني ، زندكاني سياسي ابو القاسم خان ناصر الملك ، (طهران : مؤسسة مطالعات تاريخ معاصر ايران ، ١٣٧٦) ، ص١٦٢ .

١٥.المصدر نفسه ، ص١٦٣ ؛ منصورة اتحادية ، بيداش وتحول أحزاب سياسي مشروطيت ، (طهران: انتشارات نهر كسترة ، ١٣٦١) ، ص٢٤٩.

١٦.أحمد عبد الله پور ، نخست وزيران ايران ، (طهران : انتشارات علمي ، ١٣٦٩) ، ص٦٠ .

١٧.شروح ومذكرات مجلس شورى ملي ، دورة دوم ، الجلسة ١ ، ١٥ تشرين ثاني ١٩٠٩ ، ص١ ؛ پرويز افشاري ، نخست وزيران سلسلة قاجارية ، (طهران : مركز اسناد وخدمات بزوهشتي ، ١٣٨٣) ، ص١٢٣–١٢٤ .

١٨.المصدر نفسه ، الجلسة ٣ ، ٢١ تشرين الثاني ١٩٠٩ ، ص٤ ؛ ((مجلس)) (روزنامة) ، طهران ، شمارة ٣١ ، ٢٨ تشرين ثاني ١٩١١ .

١٩.شروح ومذكرات مجلس شورى ملي ، دورة دوم ، الجلسة ٧ ، ٢٤ تشرين الثاني ١٩٠٩ ، ص١٢؛ ((مجلس)) ، المصدر السابق ، شمارة ٤٠ ، ٣٠ تشرين ثاني ١٩٠٩ .

٢٠.شمل التعديل الوزاري وزارتي المالية والعدل ، فقد أعفي مستوفي الممالك من منصبه كوزير للمالية واستوزر بدلاً عنه وثوق الدولة في حين عين مشير الدولة وزيراً للعدل ، واحتفظ باقي الوزراء بمناصبهم . أنظر : أ.و.خ.ب : مكتوب عاليجناب باركلي به عاليجناب ادوارد گري ، ازطهران ، ٣كانون أول ١٩٠٩ ، شماوة سند ٥٣٤ ؛ المصدر نفسه ، تلگراف عاليجناب باركلي به عاليجناب ادوارد گري ، ازطهران ، ١٤ كانون أول ١٩٠٩ ، شمارة سند ٥٣٧ ؛ المصدر نفسه ، مكتوب عاليجناب باركلي به عاليجناب ادوارد گري ، ازطهران ، ٣١ كانون أول ١٩٠٩ ، شمارة سند ٥٤٣.

٢١.شروح ومذكرات مجلس شورى ملي ، دورة دوم ، الجلسة ٩ ، ٣تشرين ثاني ١٩٠٩ ، ص١٩ ؛ ((مجلس)) ، المصدر السابق ، شمارة ٤١ ، ٢ كانون أول ١٩٠٩ .

٢٢.للمزيد من التفاصيل . أنظر : المصدر نفسه ، الجلسة ١٢ ، ٣ كانون أول ١٩٠٩ ، ص٢٠–٢١ ؛ المصدر نفسه ، الجلسة ١٣ ، ٧كانون أول ١٩٠٩ ، ص٢٢–٢٧؛ المصدر نفسه ، شمارة ٤١ ، ٢كانون أول ١٩٠٩ ؛ المصدر نفسه ، شمارة ٤٣ ، ٥ كانون أول ١٩٠٩ ؛ المصدر نفسه ، شمارة ٤٤ ، ٩ كانون أول ١٩٠٩ .

٢٣.للتفاصيل أنظر : المصدر نفسه ، الجلسة ٤٢ ، ١٨ كانون ثاني ١٩١٠ ، ص١٣١–١٤٤ ؛ المصدر نفسه ، شمارة ٦٥ ، ٢٤ كانون ثاني ١٩١٠ .

٢٤.ازداد الوجود العسكري الروسي في إيران في هذه المرحلة فبحلول العام ١٩١٠ بلغ عدد الجنود الروس الموزعين على معظم المدن الشمالية الإيرانية أكثر من ستة آلاف جندي . أنظر :

E.G. Brown , The Persian Revolution 1905-1909 , (London , 1966) , p.349.

٢٥.شروح ومذكرات مجلس شورى ملي ، دورة دوم ، الجلسة ٦٨ ، ١٩ آذار ١٩١٠ ، ص٣٣٦ ؛ ((مجلس)) ، المصدر السابق ، شمارة ٩١ ، ٢١ آذار ١٩١٠ ؛

F.O.371/713 , Marling to Grey , 3 July 1910 , No . 272 .

٢٦.المصدر نفسه ، الجلسة ٤٢ ، ١٨ كانون ثاني ١٩١٠ ، ص١٣٤–١٤٢ .

٢٧.تأخر رد الحكومتين البريطانية والروسية حوالي ثلاثة أشهر ونصف ، وقد عزت الدبلوماسية البريطانية سبب ذلك إلى عدم قناعة الروس إقراض الحكومة الإيرانية وذلك لسيطرة من أسمتهم بـ "**الأوباش**" على المجلس . أنظر :

F.O. 416/43 , Nicolson to Grey , 18 March 1910 , No , 101 .

٢٨.أ.ر.خ.ب : تلگراف عاليجناب باركلي به عاليجناب ادوارد گري ، أزطهران ، ٢٨ شباط ١٩١٠، شمارة سند ٢٤ ؛
R.K.Ramazani , The Foreign policy of Iran , A developing nation in world A Persia, (Virginia , 1966) , p.95.

٢٩.للاطلاع على النص الكامل لشروط القرض . أنظر :
Great Britain , Parliamentary Papers , CD , 5656 , 1911, No. 1 , p .28 , 36 ;
أ.و.خ.ب : مكتوب أقاي مارلينك به عاليجناب ادوارد گري ، ازطهران ، ١٥ مايس ١٩١٠ ، شمارة سند ٧٩ .

٣٠.پرويز افشاري ، المصدر السابق ، ص١٢٥ ؛ أمير عبد الصمد خلعتبري ، المصدر السابق ، ص١٢٧ .

٣١.على سبيل المثال الحصر . أنظر : ((إيران نو)) (روزنامة) ، طهران ، شمارة ١٤٤ ، ٢٧شباط ١٩١٠؛ المصدر نفسه ، شمارة ١٤٨ ، ٧ آذار ١٩١٠ .

٣٢.شروح ومذكرات مجلس شورى ملي ، دورة دوم ، الجلسة ٧٠ ، ٢٤ آذار ١٩١٠ ، ص٣٤٢-٣٤٣؛ المصدر نفسه ، الجلسة ٧١ ، ٢٧آذار ١٩١٠ ، ص٣٤٤-٣٤٦ ؛ ((مجلس)) ، المصدر السابق ، شمارة ٩٣ ، ٢٨ آذار ١٩١٠ .

٣٣. F.O. 371/954 , Mr. J. Woolfeto sir G. Hardinge , 8 April 1910 , No. 12060 ;
Ibid, 416/44 , Barclay to Grey , 9April 1910, No. 150 .

٣٤. Ibid , 371/954 , Marling to Grey , 29 May 1910 , No . 80 ؛ ((إيران نو)) ، المصدر السابق ، شمارة ٢٣٣ ، ١٨حزيران ١٩١٠ .

٣٥. Ibid, 371/953 , Barclay to Grey , 11 March 1910 , No . 34 .

٣٦. Ibid , 371/450 , Barclay to Grey , 24 March 1910 , No . 45 .

٣٧. على سبيل المثال لا الحصر انظر : شروح ومذكرات مجلس شورى ملي ، دورة دوم ، الجلسة ٩١ ، ١٢مايس ١٩١٠ ، ص٤٤٣-٤٤٨ ؛ المصدر نفسه ، الجلسة ٩٢ ، ١٤ مايس ١٩١٠ ، ص ٤٤٨-٤٥٢ ، ((مجلس)) ، المصدر السابق ، شمارة ١١٣ ، ١٤ مايس ١٩١٠ ؛ المصدر نفسه ، شمارة ١١٤ ، ١٦ مايس ١٩١٠ .

٣٨. F.O. 317/950 , Marling to Grey , 15 May 1910 , No .74 .

٣٩.شروح ومذكرات مجلس شورى ملي ، دورة دوم ، الجلسة ٦٨ ، ١٩آذار ١٩١٠ ، ص٣٣٦ ؛ المصدر نفسه ، الجلسة ٩٥ ، ٢١مايس ١٩١٠ ، ص٤٦٤ ؛ ((مجلس)) ، المصدر السابق ، شمارة ٩١ ، ٢١ آذار ١٩١٠ ؛ المصدر نفسه ، شمارة ١١٧ ، ٢٣ مايس ١٩١٠ ؛ أ.و.خ.ب : مكتوب أقاي مارلينك به عاليجناب ادوارد گري ، ازطهران ، ١٨مايس ١٩١٠ ، شمارة سند ٨٠ .

٤٠.أ.و.خ.ب : مكتوب أقاي مارلينك به عاليجناب ادوارد گري ، از قلهك ، ١٧حزيران ١٩١٠ ، شمارة سند ١٠١ ؛ باقر عاقلي ، المصدر السابق ، ص١٠٧-١٠٨ ؛ ((إيران نو)) ، المصدر السابق ، شمارة ١٦٣ ، ٢٧ آذار ١٩١٠ .

٤١. شروح ومذكرات مجلس شورى ملي ، دورة دوم ، الجلسة ٩٧ ، ٢٦ مايس ١٩١٠ ، ص٤٦٩ ؛ ((مجلس)) ، المصدر السابق ، شمارة ١١٩ ، ٢٨ مايس ١٩١٠ .

٤٢. F.O.371/950 , Marling to Grey , 17 June 1910 , No. 103; Ibid ,371/902 , Marling to Grey , 4 July 1910 ,No . 117 .

٤٣. شروح ومذكرات مجلس شورى ملي ، دورة دوم ، الجلسة ١٠١ ، ٧ حزيران ١٩١٠ ، ص٤٨٩-٤٨٦ ؛ ((مجلس)) ، المصدر السابق ، شمارة ١٢٤ ، ٨ حزيران ١٩١٠ .

٤٤. أمير عبد الصمد خلعتبري ، المصدر السابق ، ص١٣٣ ؛ منصورة اتحادية ، المصدر السابق ، ص٢٥٦ .

٤٥. شروح ومذكرات مجلس شورى ملي ، دورة دوم ، الجلسة ١٠٩ ، ٢٨ حزيران ١٩١٠ ، ص٥٦٧؛ ((مجلس)) ، المصدر السابق ، شمارة ١٣٢ ، ٤تموز ١٩١٠ .

٤٦. للتفاصيل انظر : المصدر نفسه ، الجلسة ١١١ ، ٢تموز ١٩١٠ ، ص٥٨٨–٥٩٦ ؛ المصدر نفسه ، شمارة ١٣٣ ، ٦تموز ١٩١٠ .

٤٧. عبد الله البهبهاني (١٨٤١–١٩١٠) : من كبار مجتهدي طهران ، ولد في مدينة بهبهان وقرأ فيها المقدمات ، هاجر إلى العراق ودرس على فحول علمائه ، عاد إلى إيران وأدى دوراً كبيراً في أحداث الثورة الدستورية ، اغتيل سنة ١٩١٠ على يد الحزب الديمقراطي الإيراني . انظر : (شبكة المعلومات الدولية)، سيد عبد الله بهبهاني وسياستمداري أو ، الموقع http://www.ghadeer.org ؛ المصدر نفسه ، قتل بهبهاني ، الموقع http://shorghnewspaper.com .

٤٨. F.O. 371/962 , Marling to Grey , 15 July 1910 , No . 129 .

٤٩. أ.و.خ.ب : تلگراف أقاي مارلينك به عاليجناب ادوارد گري ، ازطهران ، ١٦ تموز ١٩١٠ ، شمارة سند ١١٩.

٥٠. شروح ومذكرات مجلس شورى ملي ، دورة دوم ، الجلسة ١١٥ ، ١١تموز ١٩١١ ، ص٦٢٧ ؛ ((مجلس)) ، المصدر السابق ، شمارة ١٣٦ ، ١٥ تموز ١٩١٠ .

٥١. رد حزب اجتماعيون اعتداليون على مقتل السيد عبد الله البهبهاني باغتيال كل من محمد علي ترتيب والسيد عبد الرزاق وهما من ابرز الشخصيات في الحزب الديمقراطي . أنظر :
F.O. 371/962 , Marling to Grey , 15 July 1910 , No . 129 .

٥٢. أيرج أفشار ، اوراق تازة ياب مشروطيت ونقش تقي زادة ، (طهران : انتشارات جاويدان ، ١٣٥٥)، ج٣ ، ص٢٠٧–٢٠٨؛ كامل سليمان الجبوري ، السيد محمد كاظم اليزدي سيرته وأضواء على مرجعيته ومواقفه ووثائقه السياسية ، (قم : مطبعة برهان ، ٢٠٠٦) ، ص١٨٥.

٥٣. F.O. 371/962 ,Marling to Grey , 15 July 1911 , No . 192 .

٥٤. Ibid , 416\45 , Marling to Grey ,22 July 1911 , No . 297 ؛ ((حبل المتين)) (روزنامة)، كلكتا ، شمارة ١٥ ، ٣ تشرين أول ١٩١٠ ؛ المصدر نفسه ، شمارة ١٦ ، ١٧ تشرين أول ١٩١٠ .

٥٥. مستوفي الممالك (١٨٧٤–١٩٣٤) : سياسي إيراني ولد في طهران ، عرف بطيبته وتواضعه وميوله الديمقراطية ، تسنم منصب رئاسة الوزراء خمس مرات خلال العهد القاجاري ، الأولى سنة ١٩١٠ والثانية سنة ١٩١٤ والثالثة سنة ١٩١٧ والرابعة سنة ١٩١٨ والخامسة سنة ١٩٢٣ ، ترك العمل السياسي بعد تولي رضا شاه الحكم في إيران بسبب خصوماته الشخصية مع الأخير ، مات في طهران وترك خلفاً له ثلاث وعشرون ولداً . للتفاصيل انظر : حميد نيري ، زندگينامه مستوفي الممالك ، (طهران : چابخانة أفتاب ، ١٣٦٩) .

٥٦. شروح ومذكرات شورى ملي ، دورة دوم ، الجلسة ١١٥ ، ١١تموز ١٩١٠ ، ص٦٢٨ ؛ المصدر نفسه ، الجلسة ١١٧ ، ١٤ تموز ١٩١٠ ، ص٦٥٣ ؛ ((مجلس)) ، المصدر السابق ، شمارة ١٣٦ ، ١٥ تموز ١٩١٠ ؛ المصدر نفسه ، شمارة ١٣٨ ، ١٨ تموز ١٩١٠ .

٥٧. للتفاصيل أنظر : المصدر نفسه ، الجلسة ١١٦ ، ١٢تموز ١٩١٠ ، ص٦٤٦ ؛ المصدر نفسه ، الجلسة ١١٧ ، ١٤ تموز ١٩١٠ ، ص٦٥٢–٦٥٤ ، ٦٥٧–٦٦٠ ؛ المصدر نفسه ، الجلسة ١١٩ ،

١٩ تمـــوز ١٩١٠ ، ص٦٦٢–٦٦٦ ؛ المـــصدر نفـــسه ، الجلـــسة ١٢٠ ، ٢٣تمـــوز ١٩١٠ ، ص٦٧١–٦٨٣ ؛

F.O. 416/45 , Barclay to Grey , 26 September 1910 , No . 383.

٥٨. ضمت الوزارة في عضويتها كل من : مستوفي الممالك رئيساً للوزراء ، فرمانفرما وزيراً للداخلية، قوام السلطنة وزيراً للدفاع ، حسين قلي خان نواب وزيراً للخارجية ، حكيم الملك وزيراً للمالية ، دبير الملك وزيراً للعدل ، أسد الله ميرزا وزيراً للبريد والتلگراف ، وبقيت وزارة العلوم والفوائد العامة بلا وزير وتدار من قبل معاون الوزير السابق . أنظر :

F.O. 416\45 , Marling to Grey , 24 July 1910 , No . 148 ;

أ.و.خ.ب : تلگراف أقاي مارلينك به عاليجناب ادوارد گري ، ازطهران ، ٢٦تموز ١٩١٠ ، شمارة سند١٢٦ ؛ باقر عاقلي ، المصدر السابق، ص١١٥ .

٥٩. شروح ومذكرات مجلس شورى ملي ، دورة دوم ، الجلسة ١٢٢ ، ٢٦ تموز ١٩١٠ ، ص٦٩٩–٧٠٠ ؛ المصدر نفسه ، الجلسة ١٢٣ ، ٢٨تموز ١٩١٠ ، ص٧٠٩–٧١٠ ؛ ((مجلس)) ، المصدر السابق ، شمارة ١٣٤ ، ٣٠ تموز ١٩١٠ ؛ المصدر نفسه ، شمارة ١٤٤ ، ١آب ١٩١٠ .

٦٠. پرويز افشاري ، المصدر السابق ، ص١٣٢ .

٦١. شروح ومذكرات مجلس شورى ملي ، دورة دوم ، الجلسة ١٢٤ ، ٣٠ تموز ١٩١٠ ، ص٧٢٢–٧٢٦ ؛ ((مجلس)) ، المصدر السابق ، شمارة ١٤٤ ، ١آب ١٩١٠ .

٦٢. المصدر نفسه ، الجلسة ١٣١ ، ٢٠آب ١٩١٠ ، ص٧٩٥–٨٠٦ ؛ المصدر نفسه ، الجلسة ١٣٢ ، ٢٣آب ١٩١٠ ، ص٨٠٩–٨٢٢ ؛ المصدر نفسه ، شمارة ١ ، ٢٤ آب ١٩١٠ .

٦٣. المصدر نفسه ، الجلسة ١٢٥ ، ٥آب ١٩١٠ ، ص٧٣٥ .

٦٤. المصدر نفسه ، ص٧٣٥–٧٤٠ ؛ ((مجلس)) ، المصدر السابق ، شمارة ١٤٦ ، ٦آب١٩١٠ .

٦٥. كان من بين أبرز من صودرت أسلحتهم من زعماء الديمقراطيين : سردار محي وستار خان وباقر خان . أنظر : رحيم رئيس نيا ، دو مبارز جنبش مشروطة ستار خان وشيخ محمد خياباني ، (تبريز : د.م ، ١٣٤٩) ، ص١٥٢–١٥٣ .

٦٦. F.O. 371/366 , Barclay to Grey , 31 October 1910 ,No 197 .

٦٧. شـــروح ومـــذكرات مجلـــس شـــورى ملـــي ، دورة دوم ، الجلـــسة ١٦٢ ، ٢٥ تـــشرين أول ١٩١٠ ، ص١٠٥٤ .

٦٨. F.O. 416/46 , Barclay to Grey , 31October 1910 ,No . 197 ؛

أ.و.خ.ب : مكتوب عاليجناب باركلي به عاليجناب ادوارد گري ، ازطهران ، ١٥ تشرين أول ١٩١٠، شمارة سند ١٦٧ ؛ المصدر نفسه ، مكتوب عاليجناب باركلي به عاليجناب ادوارد گري ، أزطهران ، ١٢ تشرين الثاني ١٩١٠ ، شمارة سند ١٨٩ .

٦٩. شروح ومذكرات مجلس شورى ملي ، دورة دوم ، الجلسة ١٣٠ ، ١٨ آب ١٩١٠ ، ص٧٨٨–٧٨٩.

٧٠. المصدر نفسه ، الجلسة ١٣٩ ، ١٨ أيلول ١٩١٠ ، ص٨٨٢–٨٨٣ ؛ ((مجلس)) ، المصدر السابق، شمارة ٩ ، ١٣ أيلول ١٩١٠ .

٧١. المـصدر نفـسه ، الجلـسة ١٥١ ، ٦ تـشرين أول ١٩١٠ ، ص٩٥٧–٩٥٨ ؛ أ.و.خ.ب : مكتـوب عاليجناب باركلي به عاليجناب ادوارد گري ، از قلهك ، ٦ تشرين أول ١٩١٠ ، شمارة سند ١٦٥.

٧٢. نصب كل من عين الدولة ووزير الداخلية وفرمانفرما ووزيرا للدفاع وصنيع الدولة وزيراً للمالية ومحتشم السلطنة وزيراً للعدل . انظر :

F.O. 416/46 , Barclay to Grey , 31 October 1910 , No . 197 ;

أ.و.خ.ب : تلگراف عاليجناب باركلي به عاليجناب ادوارد گري ، ازطهران ، ٣٠ تشرين أول ١٩١٠ ، شمارة سند ١٧٧ ؛ المصدر نفسه ، مكتوب عاليجناب باركلي به عاليجناب ادوارد گري ، ازطهران ، ١ تشرين ثاني ١٩١٠ ، شمارة سند ١٨٣ .

٧٣.كان من الطبيعي أن يتآمر سردار اسعد على الوزارة كونه خسر منصبه الوزاري ، ولابد من الإشارة إلى أن تطلعاته تلك كانت منسجمة مع توجهات ومواقف الحكومة الروسية تجاه وزارة مستوفي الممالك. أنظر : F.O. 416/45 , Barclay to Grey , 26 September 1910 , No . 383 .

٧٤. Pierre Oberling , The Qashqa'l Nomads of Fars , (Hague , 1974) , p . 88 , 96 .

٧٥. شروح ومذكرات مجلس شورى ملي ، الجلسة ١٩٦ ، ٣كانون ثاني ١٩١٠ ، ص١٦٧١ ؛ ((إيران نو))،المصدر السابق،شمارة ٥٩، ١كانون ثاني ١٩١١؛المصدر نفسه، شمارة ٨٣، ١٢ شباط ١٩١١.

٧٦. المصدر نفسه ، الجلسة ١٩٧ ، ٧ كانون ثاني ١٩١٠ ، ص١٦٨٠–١٦٨٨ .

٧٧.أ.و.خ.ب : تلگراف عليجناب باركلي به عاليجناب ادوارد گري ، ازطهران ، ٤ شباط١٩١١ ، شمارة سند ٢٠ ؛ المصدر نفسه ، تلگراف عاليجناب باركلي به عاليجناب ادوارد گري ، ازطهران، ٥ شباط ١٩١١ ، شمارة سند ٢١ ؛ مخبر السلطنة هدايت ، خاطرات وخطرات ، (طهران : چابخانة زوار ، ١٣٧٥) ، ص٢٢٢ .

٧٨.ناصر الملك (١٨٦٤–١٩٢٨) : سياسي إيراني ولد في همدان ، تسنم مناصب وزارية رفيعة في عهدي مظفر الدين شاه ومحمد علي شاه ، أصبح رئيساً للوزراء سنة ١٩٠٧ ثم وصياً على العرش سنة ١٩١٠ وحتى عام ١٩١٤ ، ترك العمل السياسي بعد هذا التاريخ وقضى بقية حياته مقيماً في أوربا . للتفاصيل انظر : رامين يلفاني ، زندگاني سياسي أبو القاسم خان ناصر الملك ، (طهران : مؤسسة مطالعات تاريخ معاصر إيران ، ١٣٧٦) .

٧٩. للاطلاع على النص الكامل للخطاب . أنظر : شروح ومذكرات مجلس شورى ملي ، دورة دوم ، الجلسة ٢١٩ ، ٤ آذار ١٩١١ ، ص٢٢٢٠–٢٢٢٦ ؛ ((مجلس)) ، المصدر السابق ، شمارة ٧٠ ، ١١ آذار ١٩١١ ؛ F.O. 416/48 , Barclay to Grey , 21 March 1911 , No . 43 .

٨٠.ضمت الوزارة كل من : سبهدار أعظم رئيساً للوزراء ووزيراً للدفاع ، مشير الدولة وزيراً للعدل ، محتشم السلطنة وزيراً للخارجية ، مستشار الدولة وزيراً للداخلية ، ممتاز الدولة وزيراً للمالية ، علاء السلطنة وزيراً للعلوم والفوائد العامة ومعاون الدولة وزيراً للبريد والتلگراف والتجارة . أنظر: باقر عاقلي ، المصدر السابق ، ص١٢٢ ؛ أحمد عبد الله پور ، المصدر السابق ، ص٦٤ ؛ أ.و.خ.ب: مكتوب عاليجناب باركلي به عاليجناب ادوارد گري ، ازطهران ، ٢١ آذار ١٩١١ ، شمارة سند ٦١.

٨١. F.O. 416/48 , Barclay to Grey , 21 March 1911 , No . 43 ؛ ((نوبهار)) (روزنامة) ، مشهد ، شمارة ٣٩ ، ١٣ آذار ١٩١١ .

٨٢. شروح ومذكرات مجلس شورى ملي ، دورة دوم ، الجلسة ٢٢٢ ، ١١آذار ١٩١١ ، ص٢٢٧٩ ؛ ((مجلس)) ، المصدر السابق ، شمارة ٧٢ ، ١٥آذار ١٩١١ .

F.O. 371/1188 , Barclay to Grey , 20 March 1911 , No . 40 .

٨٣.أ.و.خ.ب : مكتوب عاليجناب باركلي به عاليجناب ادوارد گري ، ازطهران ، ٢٠ آذار ١٩١١ ، شمارة سند ٥٩ .

٨٤. شروح ومذكرات مجلس شورى ملي ، دورة دوم ، الجلسة ٢٢٢ ، ١١آذار ١٩١١ ، ص٢٢٧٩ ؛ امير عبد الصمد خلعتبري ، المصدر السابق ، ص١٥٣ .

٨٥. نصت المادة ١٢ من الدستور على أن لا يتم إصدار الأحكام والإجراءات إلا وفق القانون ، وصرحت المادة ٢٧ مسألة الفصل بين السلطات ، وأقرت المادة ٣٣ حق المجلس في التحقيق ومراقبة جميع أمور المملكة . أنظر : قوة قضائية ، روزنامة رسمي كشور ، مجموعة قوانين ومقررات عصر مشروطيت ١٢٨٥–١٢٩٩ ، (طهران : چابخانة روزنامة رسمي جمهوري اسلامي ، ١٣٨٨) ، ص٤–٥ .

٨٦. شروح ومذكرات مجلس شورى ملي ، دورة دوم ، الجلسة ٢٢٤ ، ١٦ آذار ١٩١١ ، ص٢٣١٦ ؛ ((مجلس)) ، المصدر السابق ، شمارة ٧٤ ، ٢١ آذار ١٩١١ .

٨٧. ((إيران نو)) ، المصدر السابق ، شمارة ٥٢ ، ٢٧ مايس ١٩١١ ؛ المصدر نفسه ، شمارة ٥٥ ، ٣مايس١٩١١ .

٨٨. شروح ومذكرات مجلس شورى ملي ، دورة دوم ، الجلسة ٢٢٤ ، ١٦ آذار ١٩١١ ، ص٢٣١٧ ؛ ((مجلس)) ، المصدر السابق ، شمارة ٧٤ ، ٢١ آذار ١٩١١ ؛ أمير عبد الصمد خلعتبري ، المصدر السابق، ص١٥٢ .

٨٩. المصدر نفسه ، الجلسة ٢٣٨ ، ٢٢ نيسان ١٩١١ ، ص٢٧٧٤ ، ٢٧٨١–٢٧٩ ؛ المصدر نفسه ، شمارة ٨٤ ، ٢٧ نيسان ١٩١١ .

٩٠. ابلغ ناصر الملك السفارة البريطانية في طهران بهذه المؤامرة وأضاف بأن محتشم السلطنة أنضم إليهم مؤخراً لطمعه بنيل منصب رئاسة الوزراء . أنظر :
F.O. 371/1184 ,Barclay to Grey , 19 May 1911 , No . 80 .

٩١. للتفاصيل أنظر : شروح ومذكرات مجلس شورى ملي ، دورة دوم ، الجلسة ٢٣٩ ، ٢٥نيسان ١٩١١، ص٢٧٧٩ ، ٢٨٠١–٢٨١٣ ؛ المصدر نفسه ، الجلسة ٢٤٠ ، ٢٧نيسان١٩١١ ، ص٢٨٢٩–٢٨٣٧ ؛ ((مجلس)) ، المصدر السابق ، شمارة ٨٥ ، ٣٠ نيسان ١٩١١ ؛ المصدر نفسه ، شمارة ٨٦، ٧ مايس ١٩١١ .

٩٢. تزامن هروب سبهدار أعظم مع دخول محمد علي شاه المخلوع إلى إيران ، ويرى الباحثان أن هروب سبهدار أعظم جاء بالاتفاق مع محمد علي شاه أو خوفاً منه . أنظر : أ.و.خ.ب : مكتوب عاليجناب باركلي به عاليجناب ادوارد گري ، ازطهران ، ١٩ آب ١٩١١ ، شمارة سند ٢٧٢ .

٩٣. جمعية گيلان : أسست في حزيران ١٩٠٧ ، تبنت في بداية تأسيسها أفكار الاستبداد بسبب سيطرة الأعيان ورجال الحكومة عليها ، وقفت بعد خلع محمد علي شاه إلى جانب المجلس والمشروطة . أنظر: ((ساحل نجات)) (روزنامة) ، رشت ، شمارة ٢ ، ١٦ أيلول ١٩٠٧ ؛ فاروق خارابي ، انجمن هاي عصر مشروطة ، (طهران : انتشارات مؤسسة تحقيقات وتوسعة علوم انساني ، ١٣٨٦) ،ص٣٧٣ .

٩٤. شروح ومذكرات مجلس شورى ملي ، دورة دوم ، الجلسة ٢٦٨ ، ٣٠ حزيران ١٩١١ ، ص٣١٥٢؛ ((مجلس)) ، المصدر السابق ، شمارة ١١٥ ، ٦ تموز ١٩١١ .

٩٥. شروح ومذكرات مجلس شورى ملي ، دورة دوم ، الجلسة ٢٧١ ، ١٣ تموز ١٩١١ ، ص٣٢٢٨–٣٢٢٩ ؛ ((مجلس)) ، المصدر السابق، شمارة ١٢٢، ١٦ تموز ١٩١١ .

٩٦. أمير عبد الصمد خلعتبري ، المصدر السابق ، ص١٥٦ ؛ أحمد عبد الله پور ، المصدر السابق ،ص٦٤ .

٩٧. الحكومة العسكرية : حكومة استثنائية يسيطر عليها جزئياً أو كلياً العسكريون ، وتشكل هذه الحكومة في حالة الاضطرابات الداخلية حيث تتولى زمام السلطة في البلاد بعد أن تعلن حالة الطوارئ وتعليق العمل بالدستور ، ومن المفترض أن تقوم هذه الحكومة بإعادة الحياة السياسية والمؤسسات المدنية والتمثيلية إلى البلاد بعد زوال الأخطار والاضطرابات . للمزيد من التفاصيل . أنظر : محمد علي الحسيني ، المصطلحات والتعابير السياسية ، (بيروت : دار المحجة البيضاء ، ٢٠٠٤) ، ص٥٩–٦٠.

٩٨. للتفاصيل أنظر : شروح ومذكرات مجلس شورى ملي ، دورة دوم ، الجلسة ٢٧٣ ، جلسة غير اعتيادية ، ١٦ تموز ١٩١١ ، ص٣٢٤٣–٣٢٤٤ ؛ المصدر نفسه ، الجلسة ٢٧٥ ، جلسة غير اعتيادية، ١٩ تموز ١٩١١ ، ص٣٢٦٤–٣٢٦٦ ؛ ((مجلس)) ، المصدر السابق ، شمارة ١٢٣ ، ١٧ تموز ١٩١١ ؛ المصدر نفسه ، شمارة ١٢٧ ، ٢٣ تموز ١٩١١ .

٩٩. تكونت الوزارة من : سبهدار أعظم رئيساً للوزراء ، قوام السلطنة وزيراً للعدل ، محتشم السلطنة وزيراً للخارجية ، وثوق الدولة وزيراً للداخلية ، معاون الدولة وزيراً للمالية ، صمصام السلطنة وزيراً للدفاع ، حكيم الملك وزيراً للعلوم والفوائد العامة ، مشير الدولة وزيراً للتجارة والبريد والتلگراف . أنظر :

أ.و.خ.ب : مكتوب عاليجناب باركلي به عاليجناب ادوارد گري ، ازطهران ، ١٩ آب ١٩١١، شمارة سند ٢٧٤ ؛ أحمد عبد الله پور ، المصدر السابق ، ص٦٤ .

١٠٠. صمصام السلطنة بختياري (١٨٥٤–١٩٣٧) : أديب وسياسي إيراني وشقيق سردار اسعد ، أصبح من كبار قادة الثورة الدستورية الإيرانية بعد تمكنه من السيطرة على أصفهان والدخول مع قواته إلى طهران مع الفاتحين . أنظر : إبراهيم صفائي ، المصدر السابق ، ج١ ، ص٢٣٣–٢٣٠ .

١٠١. هم كل من : محتشم السلطنة ومعاون الدولة ومشير الدولة . أنظر : باقر عاقلي ، المصدر السابق،ص١٢٢ .

١٠٢. پرويز اافشاري ، المصدر السابق ، ص١٤٤ ؛ أمير عبد الصمد خلعتبري ، المصدر السابق ، ص١٥٦ .

١٠٣. كان سردار اسعد آنئذ في أوربا . أنظر : ((مجلس)) ، المصدر السابق ، شمارة ١٢٨ ، ٢٤ تموز ١٩١١ .

١٠٤. شروح ومذكرات مجلس شورى ملي ، دورة دوم ، الجلسة ٢٧٦ ، ٢٠ تموز ١٩١١ ، ص٣٢٨٥ .

١٠٥. المصدر نفسه ، الجلسة ٢٧٧ ، ٢٢تموز ١٩١١ ، ص٣٢٨٧ ؛ ((مجلس)) ، المصدر السابق ، شمارة ١٢٨ ، ٢٤ تموز ١٩١١ .

١٠٦. رامين يلفاني ، المصدر السابق ، صص٢٣٧–٢٣٨ .

١٠٧. ضمت وزارته كل من : صمصام السلطنة بختياري رئيساً للوزراء ووزيراً للدفاع ، وثوق الدولة وزيراً للخارجية ، وقوام السلطنة وزيراً للداخلية ، حكيم الملك وزيراً للمالية ، مشير الدولة وزيراً للعدل ، دبير الملك وزيراً للبريد والتلگراف وعلاء السلطنة وزيراً للعلوم . أنظر : شروح ومذكرات مجلس شورى ملي ، دورة دوم ، الجلسة ٢٧٨ ، جلسة غير اعتيادية ، ٢٦ تموز ١٩١١، ص٣٢٨٩؛ ((مجلس)) ، المصدر السابق ، شمارة ١٣١ ، ٢٩ تموز ١٩١١ ؛
F.O. 416/49 , Barclay to Grey , 5 September 1911 , No .169 .

١٠٨. أ.و.خ.ب : مكتوب عاليجناب باركلي به عاليجناب ادوارد گري ، أزطهران ، ٥أيلول ١٩١١ ، شمارة سند ٣٢٨ .

١٠٩. للتفاصيل أنظر : شروح ومذكرات مجلس شورى ملي ، دورة دوم ، الجلسة ٢٨٣ ، ١٢ آب ١٩١١، ص٣٣٦٥–٣٣٦٧ ؛ المصدر نفسه ، الجلسة ٢٨٩ ، ٣١ آب ١٩١١ ، ص٣٤٨٢ ؛ المصدر نفسه ، الجلسة ٢٩٠ ، ٣ أيلول ١٩١١ ، ص٣٤٨٨–٣٤٩٥ ؛ ((مجلس)) ، المصدر السابق ، شمارة ١١ ، ٦ أيلول ١٩١١ ؛ أيرج أفشار ، المصدر السابق ، ج٣ ، ص٦٦٩–٦٧١ ؛ رامين يلفاني ، المصدر السابق ، ص٢٤٠–٢٤١ .

١١٠. ((إيران نو)) ، المصدر السابق ، شمارة ١٠٢ ، ٢٧ تموز ١٩١١ .

١١١. عين بدلاً عنه معاضد السلطنة . أنظر : پرويز افشاري ، المصدر السابق ، ص١٥٠ .

١١٢. شغل صمصام السلطنة بختياري منصب وزارة الداخلية بدلاً عن قوام السلطنة ، في حين أستقر ذكاء الملك بمنصب وزارة المالية . أنظر : أحمد عبد الله پور ، المصدر السابق ، ص٨٦ .

١١٣. رامين يلفاني ، المصدر السابق ، ص٢٥٣ .

١١٤. F.O. 416/50 , Barclay to Grey , 21 November 1911 , No . 592 .

١١٥. ((مجلس)) ، المصدر السابق ، شمارة ٥٣ ، ١٩ تشرين ثاني ١٩١١ .

١١٦. رامين يلفاني ، المصدر السابق ، ص٢٥٤ .

١١٧. F.O. 446/50 , Barclay to Grey , 28 November 1911 , No . 250 ; Ibid , 371/1195 , Barclay to Grey , 3 December 1911 , No . 237 ; Ibid , 371/1198 , Buchanan to Grey , 9 December 1911 , No . 360 .

١١٨. ضمت وزارته في عضويتهما كل من : صمصام السلطنة بختياري رئيساً للوزراء ووزيراً للداخلية ، سردار محتشم بختياري وزيراً للدفاع ، وثوق الدولة وزيراً للخارجية ، ذكاء الملك وزيراً للمالية معاضد السلطنة ووزيراً للبريد والتلگراف ، مشيرا الدولة وزيراً للعلوم والفوائد العامة ومحتشم السلطنة وزيراً للعدل . أنظر : أ.و.خ.ب : مكتوب عاليجناب باركلي به عاليجناب ادوارد گري ، ازطهران ، ٣٠ تشرين ثاني ١٩١١ ، شمارة سند ٥٨٠ .

١١٩. قصد بذلك محتشم السلطنة . أنظر : منصورة اتحادية ، المصدر السابق ، ص٣٢٧.

١٢٠. نصت المادة السابعة والستون من ملحق الدستور على لزوم حصول الوزارة على ثقة مجلسي الشورى و الشيوخ على الأكثرية التامة وفي حال عدم حصول الوزارة على ذلك أو أي وزير من وزراءها يتم عزل الوزارة . أنظر : قوة قضائية ، روزنامة رسمي كشور ، المصدر السابق ، ص٧ .

١٢١. ((مجلس)) ، المصدر السابق ، شمارة ٦١ ، ٤ كانون الأول ١٩١١ .

١٢٢. بيتر اروي ، تاريخ معاصر ايران از تأسيس سلسلة قاجارية ، ترجمة محمد رفيع مهرابادي ، چاب دوم ، (طهران : انتشارات عطايي ، ١٣٦٩) ، ج١ ، ص٣٠٤-٣٠٦ ؛ سعيد مير محمد صادق ، گزيدة اسناد واولتيماتوم روسية به ايران ، (طهران : مركز اسناد تاريخ ديبلماسي ، ١٣٨٠) .

١٢٣. أ.و.خ.ب : مكتوب عاليجناب باركلي به عاليجناب ادوارد گري ، ازطهران ، ٢٤ كانون أول ١٩١١، شمارة سند ٧١٤ ؛ ((مجلس)) ، المصدر السابق ، شمارة ٦٢ ، ٦ كانون الأول ١٩١١ ؛ المصدر نفسه ، شمارة ٦٨ ، ٢٨ كانون أول ١٩١١ .

المصادر :

أولاً : الوثائق البريطانية الغير منشورة

1. F.O. 371/953 , Barclay to Grey , 11 March 1910 , No . 34.
2. F.O. 416/43 , Nicolson to Grey , 18 March 1910 , No , 101.
3. F.O. 371/450 , Barclay to Grey , 24 March 1910 , No . 45.
4. F.O. 371/954 , Mr. J. Woolfeto sir G. Hardinge , 8 April 1910 , No. 12060 .
5. F.O. 416/44 , Barclay to Grey , 9April 1910, No. 150.
6. F.O. 317/950 , Marling to Grey , 15 May 1910 , No .74.
7. F.O. 371/954 , Marling to Grey , 29 May 1910 , No . 80.
8. F.O.371/950 , Marling to Grey , 17 June 1910 , No. 103 .
9. F.O.371/713 , Marling to Grey , 3 July 1910 , No . 272.
10. F.O.371/902 , Marling to Grey , 4 July 1910 ,No . 117.
11. F.O. 371/962 , Marling to Grey , 15 July 1910 , No . 129.
12. F.O. 416\45 , Marling to Grey , 24 July 1910 , No . 148.
13. F.O. 416/45 , Barclay to Grey , 26 September 1910 , No . 383.
14. F.O. 371/366 , Barclay to Grey , 31 October 1910 ,No 197.
15. F.O. 371/1188 , Barclay to Grey , 20 March 1911 , No . 40.
16. F.O. 416/48 , Barclay to Grey , 21 March 1911 , No . 43.
17. F.O. 371/1184 ,Barclay to Grey , 19 May 1911 , No . 80.
18. F.O. 371/962 ,Marling to Grey , 15 July 1911 , No . 192.

19. F.O. 416\45 , Marling to Grey ,22 July 1911 , No . 297.
20. F.O. 416/49 , Barclay to Grey , 5 September 1911 , No .169.
21. F.O. 416/50 , Barclay to Grey , 21 November 1911 , No . 592.
22. F.O. 446/50 , Barclay to Grey , 28 November 1911 , No . 250.
23. F.O. 371/1195 , Barclay to Grey , 3 December 1911 , No . 237.
24. F.O. 371/1198 , Buchanan to Grey , 9 December 1911 , No . 360.

ثانياً : الوثائق البريطانية المنشورة

أ- باللغة الانكليزية

1. Great Britain, Parliamentary Papers , CD , 5120 , 1910 , No , 133 , P.62 ,No. 139.
2. Great Britain , Parliamentary Papers , CD , 5656 , 1911, No. 1.

ب- باللغة الفارسية (أ.و.خ.ب)

١. تلگراف عاليجناب باركلي به عاليجناب ادوارد گري ، از قلمك ، ١٨ تموز ١٩٠٩ ، شمارة سند ٣٩٤.
٢. تلگراف عاليجناب باركلي به عاليجناب ادوارد گري ، از طهران ، ٣٠ تشرين أول ١٩٠٩ ، شمارة سند٥٠٩.
٣. مكتوب عاليجناب باركلي به عاليجناب ادوارد گري ، ازطهران ، ٣كانون أول ١٩٠٩ ، شماوة سند٥٣٤.
٤. تلگراف عاليجناب باركلي به عاليجناب ادوارد گري ، ازطهران ، ١٤ كانون أول ١٩٠٩ ، شمارة سند٥٣٧ .
٥. مكتوب عاليجناب باركلي به عاليجناب ادوارد گري ، ازطهران ، ٣١ كانون أول ١٩٠٩ ، شمارة سند٥٤٣.
٦. تلگراف عاليجناب باركلي به عاليجناب ادوارد گري ، أزطهران ، ٢٨ شباط ١٩١٠، شمارة سند ٢٤.
٧. مكتوب أقاي مارلينك به عاليجناب ادوارد گري ، ازطهران ، ١٥ مايس ١٩١٠ ، شمارة سند ٧٩.
٨. مكتوب أقاي مارلينك به عاليجناب ادوارد گري ، ازطهران ، ١٨مايس ١٩١٠ ، شمارة سند ٨٠ .
٩. مكتوب أقاي مارلينك به عاليجناب ادوارد گري ، از قلهك ، ١٧حزيران ١٩١٠ ، شمارة سند ١٠١.
١٠. تلگراف أقاي مارلينك به عاليجناب ادوارد گري ، ازطهران ، ١٦ تموز ١٩١٠ ، شمارة سند ١١٩.
١١. تلگراف أقاي مارلينك به عاليجناب ادوارد گري ، ازطهران ، ٢٦تموز ١٩١٠ ، شمارة سند١٢٦.
١٢. مكتوب عاليجناب باركلي به عاليجناب ادوارد گري ، از قلهك ، ٦ تشرين أول ١٩١٠ ، شمارة سند١٦٥.
١٣. مكتوب عاليجناب باركلي به عاليجناب ادوارد گري ، ازطهران ، ١٥ تشرين أول ١٩١٠، شمارة سند١٦٧ .
١٤. تلگراف عاليجناب باركلي به عاليجناب ادوارد گري ، ازطهران ، ٣٠ تشرين أول ١٩١٠ ، شمارة سند١٧٧.
١٥. مكتوب عاليجناب باركلي به عاليجناب ادوارد گري ، ازطهران ، ١ تشرين ثاني ١٩١٠ ، شمارة سند١٨٣.

١٦. مكتوب عاليجناب باركلي به عاليجناب ادوارد گري ، أزطهران ، ١٢ تشرين الثاني ١٩١٠ ، شمارة سند ١٨٩.
١٧. تلگراف عليجناب باركلي به عاليجناب ادوارد گري ، ازطهران ، ٤ شباط١٩١١ ، شمارة سند ٢٠.
١٨. تلگراف عاليجناب باركلي به عاليجناب ادوارد گري ، ازطهران، ٥ شباط ١٩١١ ، شمارة سند ٢١.
١٩. مكتوب عاليجناب باركلي به عاليجناب ادوارد گري ، ازطهران ، ٢٠ آذار ١٩١١ ، شمارة سند ٥٩.
٢٠. مكتوب عاليجناب باركلي به عاليجناب ادوارد گري ، ازطهران ، ٢١ آذار ١٩١١ ، شمارة سند ٦١.
٢١. مكتوب عاليجناب باركلي به عاليجناب ادوارد گري ، ازطهران ، ١٩ آب ١٩١١ ، شمارة سند ٢٧٢.
٢٢. مكتوب عاليجناب باركلي به عاليجناب ادوارد گري ، ازطهران ، ١٩ آب ١٩١١، شمارة سند ٢٧٤.
٢٣. مكتوب عاليجناب باركلي به عاليجناب ادوارد گري ، أزطهران ، ٥أيلول ١٩١١ ، شمارة سند ٣٢٨.
٢٤. مكتوب عاليجناب باركلي به عاليجناب ادوارد گري ، ازطهران ، ٣٠ تشرين ثاني ١٩١١ ، شمارة سند٥٨٠.
٢٥. مكتوب عاليجناب باركلي به عاليجناب ادوارد گري ، ازطهران ، ٢٤ كانون أول ١٩١١، شمارة سند٧١٤.

ثالثاً : الوثائق الروسية المنشورة باللغة الفارسية (ك.س.و.خ.ر)

١ كزارش مستشار أرشد تا سابلين ، وقايع اتفاقية در طهران ، ٢٤ تموز ١٩٠٩.

رابعاً : الوثائق الفارسية المنشورة

١. قوة قضائية ، روزنامة رسمي كشور ، مجموعة قوانين ومقررات عصر مشروطيت ١٢٨٥-١٢٩٩ ، (طهران : چابخانة روزنامة رسمي جمهوري اسلامي ، ١٣٨٨).
٢. محاضر مجلس الشورى الوطني الايراني ١٩٠٩-١٩١١.

خامساً : المصادر العربية

١. أمال السبكي ، تاريخ ايران السياسي بين ثورتين ١٩٠٦-١٩٧٩ ، (الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والادب ، ١٩٨٧).
٢. كامل سليمان الجبوري ، السيد محمد كاظم اليزدي سيرته وأضواء على مرجعيته ومواقفه ووثائقه السياسية ، (قم : مطبعة برهان ، ٢٠٠٦).
٣. محمد علي الحسيني ، المصطلحات والتعابير السياسية ، (بيروت : دار المحجة البيضاء ، ٢٠٠٤).

سادساً : المصادر الاجنبية

1. E.G. Brown , The Persian Revolution 1905-1909 , (London , 1966) .
2. Pierre Oberling , The Qashqa'l Nomads of Fars , (Hague , 1974).
3. R.K.Ramazani , The Foreign policy of Iran , A developing nation in world A Persia, (Virginia , 1966) .

سابعاً : المصادر الفارسية

١. إبراهيم صفائي ، رهبران مشروطة ، چاب دوم ، (طهران : انتشارات جاويدان ، ١٣٦٣) ، ج١،٢.
٢. أحمد عبد الله پور ، نخست وزيران ايران ، (طهران : انتشارات علمي ، ١٣٦٩) .
٣. أمير عبد الصمد خلعتبري ، سبهسالار تنكابني ، كوشش محمود تفضلي ، (طهران: مؤسسة انتشارات نوين ، ١٣٦٢).

٤. أيرج أفشار ، اوراق تازة ياب مشروطيت ونقش تقي زادة ، (طهران : انتشارات جاويدان ، ١٣٥٥)،ج٣.
٥. باقر عاقلي ، نخست وزيران إيران از مشير الدولة تا بختيار ، چاپ دوم ، (طهران : چابخانة علمي ، ١٣٧٤).
٦. بيتر اروي ، تاريخ معاصر ايران از تأسيس سلسلة قاجارية ، ترجمة محمد رفيع مهرابادي ، چاپ دوم ، (طهران : انتشارات عطايي ، ١٣٦٩) ، ج١ .
٧. پرويز افشاري ، نخست وزيران سلسلة قاجارية ، (طهران : مركز اسناد وخدمات بزوهشتي ، ١٣٨٣).
٨. حميد نيري ، زندگينامه مستوفي الممالك ، (طهران : چابخانة أفتاب ، ١٣٦٩) .
٩. رامين يلفاني ، زندكاني سياسي ابو القاسم خان ناصر الملك ، (طهران : مؤسسة مطالعات تاريخ معاصر ايران ، ١٣٧٦).
١٠. رحيم رئيس نيا ، دو مبارز جنبش مشروطة ستار خان وشيخ محمد خياباني ، (تبريز : د.م ، ١٣٤).
١١. سعيد مير محمد صادق ، گزيدة اسناد واولتيماتوم روسية به ايران ، (طهران : مركز اسناد تاريخ ديبلماسي ، ١٣٨٠) .
١٢. عبد الله رازي ، تاريخ مفصل ايران ، (طهران : جابخانة اقبال ، ١٣٣٥) ، ج١ .
١٣. علي اكبر دهخدا ، لغت نامة ، (طهران : انتشارات دانشكاه طهران ، ١٢٣٤) .
١٤. فاروق خارابي ، انجمن هاي عصر مشروطة ، (طهران : انتشارات مؤسسة تحقيقات وتوسعة علوم انساني ، ١٣٨٦).
١٥. مؤرخ الدولة سبهر ، ايران در جنك بزرك ١٩١٤–١٩١٨ ، (طهران : چابخانة سنة كاوة ، ١٣٣٦).
١٦. مخبر السلطنة هدايت ، خاطرات وخطرات ، (طهران : چابخانة زوار ، ١٣٧٥).
١٧. منصورة اتحادية ، بيداش وتحول أحزاب سياسي مشروطيت ، (طهران: انتشارات نهر كسترة ،١٣٦١).
١٨. مهدي أنصاري ، شيخ فضل الله نوري ومشروطيت ، (طهران : چابخانة أمير كبير ، ١٣٦٩).
١٩. مهدي بامداد ، شرح حال رجال ايران در قرن ١٢ ، ١٣ ، ١٤ هجري ، جاب ششم ، (طهران : جابخانة زوار ، ١٣٥٧) ، ج٢ .

ثامناً : الصحف

١. ايران نو ، طهران ، ١٩١٠ ، ١٩١١.
٢. حبل المتين ، كلكتا ، ١٩١٠ .
٣. ساحل نجات ، رشت ، ١٩٠٧.
٤. مجلس ، طهران ، ١٩٠٩ ، ١٩١٠ ، ١٩١١ .
٥. نوبهار ، مشهد ، ١٩١١ .

تاسعاً : الانترنيت

١. سيد عبد الله بهبهاني وسياستمداري أو ، الموقع http://www.ghadeer.org .
٢. قتل بهبهاني ، الموقع http://shorghnewspaper.com .